وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الدكتور مولاي الطاهر بسعيدة
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي
الميدان: علوم اقتصادية، تسيير وعلوم تجارية
الشعبة: علوم مالية ومحاسبة
التخصص: محاسبة وتدقيق
بعنوان:

محافظ الحسابات ودوره في تعزيز جودة ومصداقية الكشوف المالية

- حرشاية عبدالرحمان
- عيداوي أحمد نور الدين
- د. رفافة إبراهيم

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 16 /2021/09
أمام اللجنة المكونة من السادة:
الدكتور/ رماس محمد أمين / الدرجة العلمية/ رئيسا
الدكتور/رفافة إبراهيم / الدرجة العلمية/ مشرفا
الدكتور/نزعي عز الدين / الدرجة العلمية/ مناقشا

الموسم الجامعي: 2021/2020

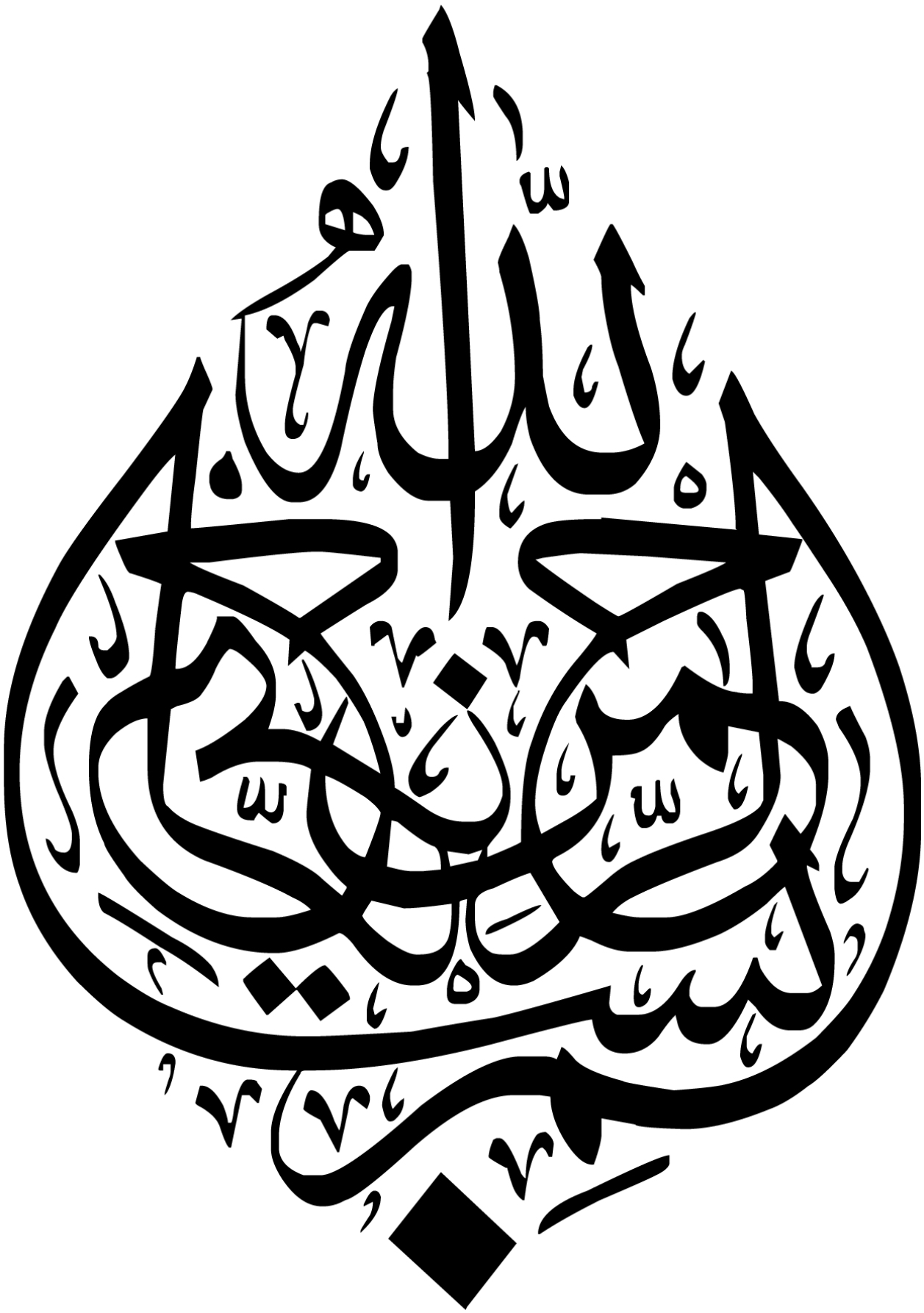

الإهداء

باسم الله الرحمن الرحيم

"قل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنين"

أهدي ثمرة هذا الجهد

إلى كل من ساهم في إنجاز هذا العمل من قريب أومن بعيد،

إلى القمر الذي أنار دربي، والداي الكريمان أطال الله في عمرهما بالصحة والعافية، إلى إخوتي وكل أفراد العائلة الكريمة وإلى كل أصدقاء

وعلى رأسهم زميلي **عيداوي أحمد نور الدين**

وإلى جميع أساتذتي، وكل من كان سببا في نجاحي

حرشاية عبدالرحمان

بسم الله الرحمن الرحيم

"قل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنين"

أهدي ثمرة هذا الجهد

إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله

إلى كل العائلة الكريمة

إلى كل الأصدقاء والزملاء وبالأخص **حرشاية عبدالرحمان**

إلى كل طالب علم ومحبة للمعرفة.

عيداوي أحمد نور الدين

التـــــــشكرات

"سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَلَنَا إِلاَّ مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْت الْعَلِيمُ الحَكِيم"

لك الحمد ربنا يا من مننت علينا بنعمة العلم ويسرت لنا سبله، ومن يعيننا على تحصيله، وعلمتنا ما لم نعلم، ثم الصلاة والسلام على الحبيب المصطفى خير الأنام.

من باب من لم يشكر الناس لم يشكر الله، نتقدم بخالص الشكر إلى من جعلهم الله لنا سندا وعونا.

بداية لا يسعنا إلا نتقدم بجزيل الشكر وأسمى عبارات التقدير إلى أستاذنا ومرشدنا الدكتور " رفافة إبراهيم " على قبوله الإشراف على هذه المذكرة والذي لم يبخل علينا بنصائحه القيمة.

كما نتقدم بالشكر المسبق لأعضاء لجنة المناقشة الموقرة الذين

قبلوا وتحملوا عناء قراءتها ومناقشتها، على مجهوداتهم

وتصحيحاتهم للأخطاء والنقائص في سبيل التحصيل أكبر استفادة

من الدراسة.

أخيرا، نسدي عبارات العرفان لكل من ساهم سواء من قريب

أومن بعيد في إتمام هذا العمل المتواضع.

الملخص

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور **محافظ الحسابات** في تعزيز جودة ومصداقية **الكشوف المالية،** بحيث هدفه الأساسي هوالتحقق من صحة وصدق البيانات المالية، وذلك عن طريق إعطاء رأي الفني المحايد حول القوائم المالية ومدى عدالته في تمثيل المركز المالي والنتائج الأعمال للمؤسسة، ويشترط أن يكون مستقلا ومحايدا عن المؤسسة وذوالكفاءة المهنية وخبرة.ولا بد عليه أثناء تأدية مهامه أن يحترم المعايير المتعارف عليها والوصول إلى إقناع ذات المصالح بوضعية.

خلصت الدراسة إلى أن محافظ الحسابات له دور فعال في تعزيز **موثوقية** الكشوف المالية، وذلك من خلال المصادقة على هذه الحسابات أوعدم المصادقة عليها وبذلك يبرز هذا الدور الذي يقوم به محافظ الحسابات.

الكلمات المفتاحية: محافظ الحسابات، الكشوف المالية، الموثوقية.

:Abstract

The study aimed to identify the role of the accounts control in enhancing the quality and **credibilty** of the **financail statements** so that its maian objective is to verify the validity and sincerity of financial statemeents by giving neutral technical opinion about the financial statements and the extent of their fairness in representing the financial position and business results of the institution. To be independent and neutral from the institution and with professional competence and rxperience. Andhe must during the performance of his duties respect the accepted standards and reach the persuasivenss of the interests of his position.

The study concluded that the governor of this accounts active role in the promotion of disclosure in financial reports and through the approval of.these accounts or non-approval and thus highlights the role of the governor in the accounts of disclosure and transparency in financial reporting.

Key words: conservativecalculations،financial statements، the reliability.

فهرس المحتويات

الإهداء I
التـــــشكرات III
الملخص IV
فهرس المحتويات V
قائمة الجداول VIII
قائمة الأشكال IX
مقدمة ..... أ
الفصل الأول: مهنة محافظ الحسابات في الجزائر 15
تـمهيد: 16
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتدقيق 16
المطلب الأول: التطور التاريخي للتدقيق 16
المطلب الثاني: مفهوم التدقيق وأهميته. 18
المطلب الثالث: أنواع التدقيق وأهدافه 19
المبحث الثاني: الإطار لمفاهيمي لمحافظ الحسابات 24
المطلب الأول: التطور التاريخي لمهنة محافظ الحسابات في الجزائر 24
المطلب الثاني: مفهوم محافظ الحسابات 25
المطلب الثالث: شروط مزاولة مهنة محافظ الحسابات 26
المبحث الثالث: الإطار العام لصلاحيات محافظ الحسابات 27
المطلب الأول: تعيين وأتعاب محافظ الحسابات 27
المطلب الثاني: حقوق وواجبات محافظ الحسابات. 28
المطلب الثالث: مهام ومسؤوليات محافظ الحسابات. 29
خلاصة الفصل 32
الفصل الثاني: الإطار النظري للكشوفات المالية 33
تمهيد: 34
المبحث الأول: ماهية للكشوف المالية. 34
المطلب الأول: تعريف وخصائص الكشوف المالية. 34
المطلب الثاني: أهمية وأهداف الكشوف المالية. 36
المطلب الثالث: مستخدمي الكشوفات المالية 37
المبحث الثاني: أنواع الكشوفات المالية. 39
المطلب الأول: الميزانية (قائمة المركز المالي). 39
المطلب الثاني: جدول حسابات النتائج (قائمة الدخل) 42
المطلب الثالث: جدول سيولة الخزينة (قائمة التدفقات النقدية) 44

المطلب الرابع: جدول تغيرات الأموال الخاصة والملاحق 47
المبحث الثالث: آليات عمل محافظ الحسابات لتدقيق الكشوف المالية. 49
المطلب الأول: قبول المهمة والخطوات التمهدية. 49
المطلب الثاني: تقييم نظام الرقابة الداخلية 50
المطلب الثالث: جمع أدلة إثبات. 52
المطلب الرابع: تقرير محافظ الحسابات 54
خلاصة الفصل: 56
الفصل الثالث: الدراسة الميدانية ..... أأأ
تمهيد: 58
المبحث الأول: الدراسات السابقة 58
المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة: 58
المطلب الثاني: مقارنة بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية: 59
المبحث الثاني: منهجية الدراسة وتحليل البيانات 60
المطلب الأول: منهجية وحدود الدراسة 60
المطلب الثاني: ثبات أداة الدراسة وصدقها 60
المطلب الثالث: نتائج الدراسة الميدانية وتفسيرها 61
خلاصة الفصل 73
الخاتمة 74
قائمة المصادر والمراجع 77
قائمة الملاحق 82

قائمة الجداول

الجدول رقم 1- 1: أوجه التشابه والتكامل بين التدقيق الداخلي والخارجي 22
الجدول رقم 1- 2: أوجه الاختلاف بين التدقيق الداخلي والخارجي 22
الجدول رقم 2- 1: الخصائص النوعية للكشوف المالية..... 36
الجدول رقم 2- 2: الشكل القانوني للميزانية جانب الأصول..... 40
الجدول رقم 2- 3: الشكل القانوني للميزانية جانب الخصوم..... 41
الجدول رقم 2- 4: جدول حساب النتائج (حسب الوظيفة)..... 43
الجدول رقم 2- 5: يمثل جدول تدفقات الخزينة (الطريقة المباشرة)..... 45
الجدول رقم 2- 6: يمثل جدول تدفقات خزينة (الطريقة غير المباشرة) 46
الجدول رقم 2- 7: يمثل جدول تغير الأموال الخاصة..... 48
الجدول رقم 3- 1: يمثل إحصائيات الثبات " ألفا كرونباخ "..... 60
الجدول رقم 3- 2: معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة..... 61
الجدول رقم 3- 3: يوضح اتجاهات إجابات أفراد العينة حول عبارات المحور الأول..... 65
الجدول رقم 3- 4: يوضح اتجاهات إجابات أفراد العينة حول عبارات المحور الثاني..... 65
الجدول رقم 3- 5: يوضح اتجاهات إجابات أفراد العينة حول عبارات المحور الثالث..... 67
الجدول رقم 3- 6: معاملات الارتباط بين المحاور الثلاث..... 68
الجدول رقم 3- 7: نتائج اختبار الفرضيات للمحاور الثلاث 69
الجدول رقم 3- 8: فروقات بين متوسطات الإجابة تبعا لمؤهل العلمي. 70
الجدول رقم 3- 9: اختبار جودة النموذجيين المتغير المستقل والمتغير التابع، اختبار التأثير، نموذج العلاقات البسيطة (الانحدار) بين المتغير المستقل والتابع..... 72

قائمة الأشكال

الشكل 3- 1: يوضح توزيع أفراد العينة حسب متغير المؤهل العلمي. 61
الشكل 3- 2: يوضح توزيع أفراد العينة حسب متغير المسمى الوظيفي. 63
الشكل 3- 3: يوضح توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية..... 64
الشكل 3- 4: يوضح توزيع أفراد العينة حسب الجنس. 64

مقدمة

مقدمة

أدى التقدم العلمي الذي بدأ مع الثورة الصناعية إلى تطور كبير في جميع المجالات والأنشطة الاقتصادية حيث اتجهت المشروعات نحو النمو واتساع نشاطها وازدهار رأسمالها بحيث لم يعد في مقدور الفرد أن يسيطر على كافة النشاطات والتحولات الاقتصادية، ومع مرور الوقت ترجمت هذه السيطرة إلى انفصال الملكية على الإدارة، لذا أصبح من الضروري وجود طرف ثالث أخر محايد قادر ومؤهل للحكم على الواقع الفعلي للمؤسسة.

حيث أصبح محافظ الحسابات في الجزائر يلعب دورا هاما في الأوساط المالية والحكومية والاقتصادية، وذلك من خلال الثقة التي يضيفها على المعلومات التي توفرها الإدارة للمهتمين بشؤون المؤسسة وكذا مساعدتها في بلوغ أهدافها والتأكد من أن السياسات والخطط الموضوعة من قبل المؤسسة قد تم تطبيقها بصورة جيدة.

وعلى ضوء ما سبق يمكن حصر إشكالية البحث في سؤال جوهري يتمثل فيما يلي:

- **ما هو دور محافظ الحسابات في تعزيز جودة ومصداقية الكشوف المالية في الجزائر ؟**

وللإجابة على هذه الإشكالية يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هو واقع المراجعة في الجزائر ؟
- ما هو واقع تنظيم الممارسة المهنية لمراجعة الحسابات في الجزائر؟
- فيما يتمثل الدور الذي يلعبه محافظ الحسابات؟

➢ **فرضيات البحث:**

للإجابة على التساؤلات السابقة تم طرح الفرضيات التالية:

- إن استقلالية محافظ الحسابات والتزامه بالأمانة المهنية في ممارسة عمله، يؤدي إلى تدعيم رأيه المهني حول مصداقية الكشوف المالية.
- تعتبر الكشوف المالية وسيلة لنقل صورة مجمعة عن مركز المالي ومركز الربحية وكذلك المركز النقدي في المؤسسة.
- يتمثل دور محافظ الحسابات في دعم مصداقية المعلومة المحاسبية بالقوائم المالية.

- **أسباب اختيار الموضوع:**
  - الرغبة في التعرف على مهنة محافظ الحسابات وعلاقته بالكشوف المالية.
  - الاهتمام الشخصي نظرا لارتباط الموضوع في مجال تخصص " محاسبة وتدقيق ".
- **أهمية الدراسة:**
  - تكسب الدراسة أهميتها من خلال إبراز دور محافظ الحسابات في تعزيز مصداقية الكشوف المالية بالإضافة إلى أهمية الكشوف المالية في المؤسسة.
- **أهداف الدراسة:**

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- التعريف بمهنة محافظ الحسابات حسب القانون 10-01.
- إبراز الدور الحقيق الذي يقوم به محافظ الحسابات وذلك من خلال دعم الثقة في المعلومة المحاسبية المتضمنة في الكشوف المالية.
- المساهمة التي يقوم بها محافظ الحسابات في تعزيز جودة ومصداقية الكشوف المالية.
- التعامل مع المستجوبين على الاستبانة ذو مؤهل علمي جيد أغلبهم حاصلين على شهادات جامعية.

- **المنهج المتبع:**

من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة في بحثنا وجدنا أنه من المناسب إتباع الأسلوب الوصفي في الجانب النظري للإجابة على الإشكالية ومن أجل دراسة الحالة استعنا بالاستبيان باستخدام برنامج الإحصائي spss 25(هو أحد التطبيقات الإحصائية التي تعمل تحت مظلة ويندوز،وهوعبارة عن مجموعة من القوائم والأدوات التي يمكن عن طريقها إدخال البيانات التي يحصل عليها الباحث العلمي عن طريق الاستبيانات أو المقابلات أو الملاحظات، ومن ثم القيام بتحليلها).

- **حدود الدراسة:**
  - **الحدود المكانية**

في هذه الدراسة تم استقصاء أراء عينة من مكاتب محافظي الحسابات والمتمرسين في مهنة المراجعة لذا تمثلت الحدود المكانية في الجزائر وبالتحديد كل من ولاية النعامة،سعيدة،بشار.

- **الحدود الزمنية**

تمثلت بين تاريخ توزيع الاستبيان وتاريخ استلام (من شهر مارس إلى أفريل 2021).

➢ **هيكل الدراسة:**

بغية تحصيل الهدف من الدراسة وإعداد البحث على أكمل وجه، ومن أجل الإحاطة بجميع الجوانب البحث، قمنا بتقسيم البحث إلى ثلاثة فصول كل فصل يتضمن ثلاثة مباحث، تسبقهما مقدمة عامة لموضوع الدراسة وتعقبها خاتمة عامة ملخصة لمحتوى الدراسة

- **الفصل الأول: مهنة محافظ الحسابات في الجزائر،** حاولنا التطرق إلى الإطار ألمفاهيمي للتدقيق في المبحث الأول والإطار ألمفاهيمي لمهنة محافظ الحسابات في المبحث الثاني،والإطار العام لصلاحيات محافظ الحسابات في المبحث الثالث.
- **الفصل الثاني: الإطار النظري للكشوف المالية،** حاولنا التطرق إلى ماهية الكشوف المالية في المبحث الأول،وأنواع الكشوف المالية في المبحث الثاني،وآليات عمل محافظ الحسابات لتدقيق الكشوف المالية في المبحث الثالث.
- **الفصل الثالث:** يتضمن الدراسة الميدانية الخاصة بالموضوع الدراسة من خلال دراسة استبيان وإسقاطه على عينة من مكاتب محافظي الحسابات من أجل استقصاء أرائهم في الموضوع وذلك من خلال دراسة وتحليل الاستبيان.

الفصل الأول: مهنة محافظ الحسابات في الجزائر

تــمهيد:

تقتضي عملية التدقيق إعداد منهجية واضحة المعالم الأساسية تستند عليها، كما تستوجب تسطير خطة عمل وفق منهجية تسمح للمراجع أو المدقق بمتابعة السير الحسن لعملية المراجعة حتى تمكنه من إبداء رأي سليم حول مدى شرعية وصدق الوضعية المالية للمؤسسة موضوع المراجعة.

ولكي نقوم بهذه المهمة على أكمل وجه يجب أن تتمتع هذه الوظيفة بصفة الحياد والموضوعية في إيصال مختلف التقارير لمن يهمهم الأمر، وعلى هذا الأساس نشأت الحاجة مهنة محافظ الحسابات لمساعدة المؤسسة على تلبية هذه المتطلبات وعليه سوف نتطرق في هذا الفصل إلى ما يلي:

- **المبحث الأول:** الإطار المفاهيمي للتدقيق.
- **المبحث الثاني:** الإطار المفاهيمي لمهنة محافظ الحسابات.
- **المبحث الثالث:** الإطار العام لصلاحيات محافظ الحسابات.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتدقيق

يهدف هذا المبحث إلى إبراز التدقيق وذلك من خلال عرض ما يلي:

- ✓ التطور التاريخي للتدقيق،
- ✓ مفاهيم متعددة للتدقيق وأهميته،
- ✓ أنواع التدقيق وأهدافه.

المطلب الأول: التطور التاريخي للتدقيق

تستمد مهنة التدقيق نشأتها من حاجة الإنسان إلى التحقق من صحة البيانات المحاسبة التي يعتمد عليها في اتخاذ قرارا ته والتأكد من مطابقة تلك البيانات للواقع وقد ظهرت هذه الحاجة أولا لدى الحكومات بحيث تدل الوثائق التاريخية على أن حكومات قدماء المصرين واليونان كانت تستخدم المدققين للتأكد من صحة الحسابات العامة وكان المدقق وقتها يستمع على القيود المثبتة والدفاتر والسجلات للوقوف على مدى صحتها وهكذا نجد أن كلمة تدقيق auditing مشتقة من الكلمة اليونانية audire ومعناها يستمع (عبدالله، علم التدقيق الحسابات، 2001، صفحة 17).

ومراحل التطور التاريخي للتدقيق نسرده كما يلي: (اشيوي، 1886، الصفحات 11-18).

1- **الفترة من العصر القديم حتى سنة 1500:** في أوائل هذه الفترة كانت المحاسبة مقصورة على الوحدات الحكومية والمشروعات العائلية وخصوصا العائلات المالكة، وكان التدقيق غير معروف ويستعاض عنه، بأن يحتفظ بمجموعتين منفصلتين من الدفاتر المحاسبية تسجل بها نفس العمليات، في نهاية الفترة تتم مقارنة المجموعتين وذلك لتأكد من عدم وجود أي خطأ في العمليات المحاسبية من قبل محاسب كل مجموعة وفي تلك الفترة كان الاهتمام منصبا على المخزون السلعي وكان الهدف الأساسي في هذه الحقبة من التاريخ هو توخي الدقة ومنع أي تلاعب أو غش في الدفاتر.
كما أنه في عهد الإمبراطورية الرومانية كانت الدفاتر المحاسبية تتلى على مسمع من الحاكم بحضور مستشاريه وذلك للوقوف على الممتلكات، ولمنع أو اكتشاف أي تصرفات غير مسؤولة من قبل القائمين على تلك الممتلكات وحفظ الحسابات، وبعد سقوط الإمبراطورية الرومانية وانقسام ايطاليا إلى دويلات، ظهرت الحاجة إلى عملية التدقيق وخصوصا بعد نمو المدن الايطالية والتي كانت تشتهر بالتجارة مثل: فلورنسا و فينسيا، حيث تم استخدام المدققين لأول مرة في تدقيق العمليات المسجلة في الدفاتر وخاصة البضائع التي يجلبها التجار من وراء البحار على ظهر السفن التجارية، وفي هذه الحقبة أيضا كان الهدف الأساسي من عملية التدقيق هو اكتشاف الغش في الحسابات.
2- **الفترة 1500 حتى 1850:** في هذه الفترة لم يكن هناك تغير يذكر في أهداف التدقيق يميزها عن الفترة التي سبقتها، ففي هذه الفترة كانت أهداف التدقيق لا تزال مقتصرة على اكتشاف الغش والتزوير كما أنا عملية التدقيق كانت تفصيلية غير أنه حدثت بعض التغيرات وهي:
- انفصال الملكية عن الإدارة مما أدى إلى ازدياد الحاجة الماسة للمدققين.
- تبنى فكرة النظام المحاسبي وخاصة بعد اكتشاف نظرية القيد المزدوج.

و كنتيجة لهذه المتغيرات أصبح هناك نوع من الرقابة الداخلية على عمليات المشروع، ورغم ذلك استمرت عملية التدقيق تنفذ بصورة تفصيلية.
3- **الفترة من 1850 حتى 1950:** هذه الفترة شهدت نموا اقتصاديا كبيرا وخاصة في المملكة المتحدة وذلك بعد اندلاع الثورة الصناعية مما أدى إلى ظهور مؤسسات مساهمة الكبيرة، وتم في هذه الفترة الانفصال النهائي بين الملكية والإدارة، وبناء على هذا كله أصبح التدقيق كمهنة، في أواخر هذه الفترة أصبح المدققين يعتمدون على نظام الرقابة الداخلية في عملية التدقيق التي بها يقومون.
4- **الفترة من 1905 إلى وقتنا الحاضر:** في هذه الفترة وخاصة بعد سنة 1940 وبظهور المؤسسات الكبيرة وتبن أنظمة الرقابة الداخلية والتي أصبح المدقق يعتمد عليها اعتمادا كليا في عملية التدقيق أصبح اختياري، وفي أواخر هذه الفترة استخدم أسلوب العينات الإحصائية في عمليات التدقيق، ومن ثم أصبح التدقيق يعتمد على العينات المختارة على أساس علمي وليس على أساس الحكم الشخصي للمدقق، أما الهدف الأساسي لعملية التدقيق أصبح إعطاء رأي فني محايد حول مدى عدالة القوائم المالية وتمثيلها للمركز المالي ونتيجة أعمال المؤسسات، أما اكتشاف الأخطاء فلم يعد الهدف الأساسي لعملية التدقيق، بل ذلك يأتي كنتيجة طبيعية لقيام المدقق المؤهل علميا وعمليا لمهمته على أحسن وجه.
ولقد شهدت الفترة الأخيرة تطورات مهمة في أهداف التدقيق وإجراءاته وبرامجه ومفاهيمه وأهمها:
- تغير أهداف التدقيق لحماية الأصول من التلاعب والاختلاس إلى تقييم عدالة القوائم المالية.
- تزايد مسؤولية المدقق اتجاه مستخدمي القوائم المالية.
- تغير طريقة وإجراءات التدقيق من تدقيق كامل تفصيلي إلى تدقيق كامل اختياري.
- تزايد أهمية تقييم نظام الرقابة الداخلية كمؤشر لتوجيه التدقيق وتحديد نطاقه وتوقيته واتساعه.
- تزايد أهمية الإفصاح عن البيانات والمعلومات الإضافية التي لها تأثير مباشر على القوائم المالية والمركز المالي كملحقات وملاحظات ضمن الإبلاغ المالي.
- تطور إجراءات التدقيق الحديثة نتيجة تطور نظم المعالجة الالكترونية للبيانات والتوسع في استخدام لحاسب الآلي في نظم المعلومات المحاسبية.

المطلب الثاني: مفهوم التدقيق وأهميته.

بعد استعراض التطور التاريخي للتدقيق سنتناول في هذا المطلب مفهوم التدقيق وأهميته في فرعين:

أولا: مفهوم التدقيق

هناك تعريفات عديدة ومتنوعة لجهات مختلفة غير أن المفهوم واضح المعالم ومتفق عليه ضمنيا بحسب جل التعاريف كما هوملاحظ، كما يلي:

التعريف الأول:" التدقيق هو التحقق الإنتقادي المنتظم لأدلة وقرائن لإثبات لما تحتويه دفاتر وسجلات المنشأة من بيانات في إطار مبادئ محاسبية متعارف عليها من خلال برنامج محدد مقدما بهدف إبداء الرأي الفني المحايد عن صدق وعدالة التقارير المالية لقراء ومستخدمي هذه التقارير." (جمعة، المدخل الحديث لتدقيق الحسابات، 2000، صفحة 08)

التعريف الثاني: "التدقيق هو فحص ناقد يسمح بالتأكد من أن المعلومات التي تنتجها المؤسسة صحيحة وواقعية، فالمراجعة تتضمن كل عمليات الفحص التي يقوم بها مدقق خارجي ومستقل بهدف الإدلاء برأي فني محايد عن مدى اعتمادية وسلامة وشفافية القوائم المالية السنوية وأساس الميزانية وجدول حسابات النتائج ". (سواد، 2008، صفحة 17)

التعريف الثالث: " جاء تعريف Bonnault et Germond ،للتدقيق على أنه: "اختبار تقني صارم وبناء بأسلوب منظم من طرف مهني مؤهل ومستقل، بغية إعطاء رأي معلل على نوعية ومصداقية المعلومات المالية المقدمة من طرف المؤسسة، وعلى مدى احترام الواجبات في إعداد هذه المعلومات في كل الظروف، وعلى مدى احترام القواعد والقوانين والمبادئ المحاسبية المعمول بها في مدى تمثيل هذه المعلومات للصورة الصادقة وللوضعية المالية ونتائج المؤسسة ". " (LIONNEL & GERARD, 1992, p. 21)

التعريف الرابع: "عرفت جمعية المحاسبية الأمريكية التدقيق أنه: " عملية منتظمة للحصول على القرائن المرتبطة بالعناصر الدالة على الأحداث الاقتصادية، وتقييمها بطريقة موضوعية لغرض التأكد من درجة مسايرة هذه العناصر للمعايير الموضوعة، ثم توصيل نتائج ذلك إلى الأطراف المعنية." (الصبان و هلال، 2002، صفحة 17)

من هذه تعاريف نستخلص أن عملية التدقيق، تتضمن العناصر التالية:

- التدقيق هو فحص انتقادي بناء للمعلومات المالية
- التدقيق يهدف لإبداء الرأي الفني المحايد عن صدق وعدالة التقارير المالية
- الحصول على الأدلة وتقييمها بطريقة موضوعية حيث تمثل عملية جمع وتقييم الأدلة جوهرعملية التدقيق.
- الحكم على مدى تطابق تلك الأدلة مع المعايير الموضوعة والمقبولة قبولا عاما
- أن يتأكد المدقق من التقيد بالقوانين والمبادئ المحاسبية.

ثانيا: أهمية التدقيق:

إن أهمية التدقيق تتمثل في كونه وسيلة تخدم جهات كثيرة ذات مصلحة مع المؤسسة سواء كانت أطرافا داخلية أو خارجية، إذ تعتمد إلى حد كبير على البيانات المحاسبية المعدة ضمن القوائم المالية لاتخاذ قرارات ورسم خطط مستقبلية، ومن بين المستفيدين من التدقيق نجد: (عبدالله، 2001، صفحة 16)

1- إدارة المؤسسة:

تعتمد إدارة المؤسسة على التدقيق بشكل كبير خاصة في عملية التخطيط المستقبلي لتحقيق أهدافها المسطرة مسبقا، وبالتالي فإن مصادقة المدقق على قوائمها سيمنحها درجة كبيرة من الثقة ويزيد من نسبة الاعتماد عليها، كما يعتبر مفتاح الحكم على مستوى أداء أعضاء مجلس الإدارة.

2- الملاك والمساهمين:

إن ظهور شركات المساهمة ذات الامتداد الإقليمي وانفصال الإدارة عن الملاك عزز من أهمية التدقيق،فكان لا بد من طرف يضمن التسيير الأمثل لأموال المساهمين ومنع حدوث اختلاس وتلاعب، كما أن تقرير مدقق الحسابات يساهم في جلب مستثمرين جدد يضمن لهم أكبر عائد ممكن.

3- الدائنين والموردين:

يعتمد هؤلاء على تقرير المدقق بصحة وسلامة القوائم المالية، ويقومون بتحليلها لمعرفة المركز المالي والقدرة على الوفاء بالالتزام وكذا درجة السيولة لدى المؤسسة، ما يضمن لهم تحصيلهم لحقوقهم لدى المؤسسة (الخطيب و الرفاعي، 1998، صفحة 10).

4 -الزبائن:

اهتمام هذه الشريحة بالمعلومات ينحصر بمعرفة استمرارية الوحدة الاقتصادية، وخاصة عند ارتباطهم معها بمعاملات طويلة الأجل، وإذا كانوا معتمدين عليها كمورد رئيسي وأساسي للبضاعة أوالمواد الأولية (الجغفري و القريشي، 2006).

5-العاملين:

يهتمون بالمعلومات المتعلقة باستقرار وربحية أرباب عملهم، كما أنهم يهتمون بالمعلومات التي تمكنهم من تقييم قدرة المشروعات على دفع مكافآتهم ومنافع التقاعد وتوفر فرص العمل.

6-البنوك ومؤسسات الإقراض الأخرى:

بغرض توسيع نشاطاتها أو لمواجهة عسر مالي، تلجأ المؤسسات إلى القروض من المؤسسات المالية، غير أن هذه الأخيرة عليها معرفة درجة الخطر ومعرفتها لقدرة المؤسسات على السداد مستقبلا، وتعود في ذلك إلى تقرير مدقق الحسابات الذي يؤكد صدق القوائم المالية وتمثيلها للمركز المالي للمؤسسة.

7- الهيئات الحكومية:

تعتمد بعض أجهزة الدولة على البيانات التي تصدرها المشروعات في العديد من الأغراض، منها مراقبة النشاط الاقتصادي أو رسم السياسات الاقتصادية للدولة أو فرض الضرائب، وهذه جميعا تعتمد على بيانات واقعية وسليمة.وقد بينت لجنة الإتحاد الدولي للمحاسبين عند إصدار المعايير عام 2002 أن أهمية التدقيق "المصلحة العامة " تكون في:

- يساعد في وضع القرارات الإدارية السليمة
- يساعد خبراء الضرائب في بناء الثقة والكفاءة عند التطبيق العادل للنظام الضريبي
- استغلال موارد المؤسسات بكفاءة وفعالية

المطلب الثالث: أنواع التدقيق وأهدافه

أولا: أنواع التدقيق.

هناك أنواع عديدة للتدقيق المحاسبي، إلا أن ذلك لا يغير من جوهر عملية التدقيق،وسنقوم بدراسة أنواع التدقيق على النحو التالي : (عبدالله، علم تدقيق الحسابات "الناحية العملية "، 1999)

1- من حيث الإلزام عملية التدقيق:

1-1- **التدقيق الإلزامي:** يحتم القانون القيام به، حيث يلزم المؤسسة بضرورة تعيين مدقق خارجي لتدقيق حساباتها واعتماد القوائم المالية الختامية لها، ويترتب عن عدم القيام به وقوع المخالف تحت طائلة العقوبات المقررة.

2-1- **التــدقيق الاختيــاري:** هــو التــدقيق الــذي يــتم دون درجــة الإلــزام وبطلــب مــن أصــحاب المؤسســة أو مجلــس الإدارة، ففــي المؤسســات ذات المســؤولية المحــدودة وذات الشــخص الوحيــد يســعى أصــحابها إلــى طلــب الاســتعانة بخــدمات محــافظ الحســابات بغيــة الاطمئنــان علــى صــحة المعلومــات المحاســبية الناتجــة عــن نظــام المعلومــات المحاســبية وعــن نتــائج الأعمال والمركز المالي.

2- من حيث التوقيت عملية التدقيق:

2-1- التدقيق المستمر: تتم من خلاله عمليات الفحص وإجراء الاختبارات خلال السنة المالية ككل وفقا لبرنامج زمنـي محدد مسبقا سواء كانت بطريقة منتظمة، كأن تتم بصفة أسبوعية أوشـهرية... أوبطريقـة غيـر منتظمة. وهذا النوع من التدقيق يتبعه المدقق بصفة خاصة في حالة:

- كبر حجم المؤسسة وكذا كبر وتعدد عملياتها.
- عدم التمكن من تقييم نظام الرقابة الداخلية للحكم على مدى كفاءته.

2-2- **التدقيق النهائي:** يتميز بكونه يتم بعد انتهاء السنة المالية وإعداد الحسابات والقوائم المالية الختامية، ويلجأ المدقق الخارجي إلى هذا الأسلوب عادة في المؤسسات صغيرة الحجم والتي لا تتعدد فيها العمليـات بصـورة كبيرة. ومن المزايا التي يحققها التدقيق النهائي:

- تخفيض احتمالات التلاعب وتعديل البيانات والأرقام التي يتم تدقيقها، حيث أن جميع الحسـابات تكون قد تمت تسويتها وإقفالها.
- عدم حدوث ارتباك في العمل داخل المؤسسة، لأن المدقق ومعاونيه لن يتـرددوا كثيـرا علـى المؤسسة ولن يحتاجوا إلى السجلات والدفاتر إلا بعد الانتهاء من عملية الإقفال.

3- من حيث النطاق عملية التدقيق:

3-1- التدقيق الكامل: هو التدقيق الذي لا تضع فيه الإدارة أو الطرف المتعاقد مع المدقق قيودا حول مجال ونطاق عمله، وهذا لا يعني قيام المدقق بفحص كل العمليات التي تمت خلال الدورة، ولكن يشترط في تقرير المدقق في نهاية عمله والذي يتضمن رأيه الفني والمحايد أن يمس كل القوائم المالية دون استثناء، وتكون للمدقق حرية اختيار المفردات التي يخضعها لاختباراته مع تحمله المسؤولية كاملة حول كل المفردات.

3-2- التدقيق الجزئي: هوالعمليات التي يقوم بها المدقق وتكون محدودة الهدف أوموجهة لغرض معين، كفحص العمليات النقدية خلال فترة معينة، أوفحص عمليات البيع النقدي أوالآجل خلال فترة محددة، أوفحص حسابات المخازن، أوالتأكد من جرد المخزون.

يهدف التدقيق الجزئي إلى الحصول على تقرير متضمنا الخطوات التي اتبعت والنتائج التي توصل إليها الفحص، ولا يهدف إلى الحصول على رأي فني محايد عن مدى عدالة القوائم المالية ومدى دلالتها للمراكز المالية ونتيجة الأعمال كما هوفي التدقيق الكامل. ويجب على المدقق فيا لتدقيق الجزئي الحصول على عقد كتابي يوضح المهمة المطلوب قيامه بها ونطاقها ليحمي نفسه ولا ينسب إليه تقصير في الأداء.

4- من حيث الهيئة التي تقوم بعملية التدقيق:

4-1- تدقيق داخلي: إن كبر المؤسسات وزيادة حجمها أدى بالضرورة إلى زيادة حجم المعاملات وتوسعها مما أدى إلى اللامركزية في التسيير واتخاذ القرارات، ما استوجب توسع التدقيق الداخلي في الشركات ليشمل تدقيق العمليات غير أن استقلالية المدقق الداخلي تبقى نسبية نظرا لتبعيته للشركة من جهة وطبيعة العلاقة بينه وبين زملائه من جهة أخرى، رغم الجهود المبذولة في هذا المجال المكرسة بوضع معايير تحكم المهنة: " كالاستقلالية، الكفاءة، المهنية، نطاق التدقيق، أداء الأعمال، مخطط إدارة القسم". (سرايا و كمال الدين، دراسات مقدمة في المحاسبة والمراجعة، 2001، الصفحات 169-172)

4-2- **تدقيق خارجي:** عملية فحص انتقادي للمعلومات والعمليات للتأكد من صحتها ومصداقيتها، في تقييم نظام الرقابة الداخلية والتدقيق الداخلي ومدى فعاليتهما، لإبداء رأي فني محايد حول نتائج العمليات المنجزة.

يعتمد التدقيق الخارجي بنسبة كبيرة على التدقيق الداخلي إذا ثبتت فعالية هذا الأخير من خلال اختبارات تقييمه،فإذا كان التدقيق الداخلي جيد وفعال يعتمد عليه إلى جانب مجموعة من الاختبارات التحليلية العينية (استخدام أسلوب العيينة) لرفع هامش الاطمئنان والتأكيد، أما في حالة ثبوت العكس يتطلب التدقيق الخارجي عملية فحص شاملة إن لم نقل كلية للوقوف على أهم الأخطاء والتلاعب في الأرقام أوالعمليات وغيرها.

الجدول رقم 1- 1: أوجه التشابه والتكامل بين التدقيق الداخلي والخارجي

		التدقيق الداخلي	التدقيق الخارجي
أوجه التشابه	**المصلحة مشتركة**	وجود نظام محاسبي ملائم يوفر المعلومات المالية لإعداد القوائم	
	الاهتمامات	كلاهما يهتم بالتدقيق المالي للعمليات التي تقوم بها المنشأة	
	الاعتماد	نظام فعال لضبط الداخلي لمنع حدوث الأخطاء أوأوجه التلاعب أوالحد منها	
	الهدف	تحقيق عناصر وقيم الأصول والالتزامات وبنود وحقوق الملكية	
أوجه التكامل	**المنافسة**	كلاهما يكمل الأخر وأن المنشأة بحاجة لكلاهما	
	الضرورة	انعدام الاستقلالية الكاملة للمدقق الداخلي توجب المدقق خارجي	
	نطاق العمل	يعتمد المدقق الخارجي على المدقق الداخلي المدعم والمحسن للرقابة الداخلية لتحديد نطاق الفحص	
	التوقيت	اعتماد المدقق الخارجي على نتائج فحص المدقق الداخلي بحكم وجوده كموظف في المنشأة طوال السنة وعلى دراية شاملة بالعمليات عكس الأولى التي يقوم بالاختبارات العينية	

المصدر: (صحن ع.، 2004، الصفحات 211-212)

الجدول رقم 1- 2: أوجه الاختلاف بين التدقيق الداخلي والخارجي

		التدقيق الداخلي	التدقيق الخارجي
	من حيث الهدف	قوة أنظمة الرقابة الداخلية وفعاليتها في إنتاج البيانات المحاسبية	إبداء رأي فني محايد حول قدرة تمثيل القوائم المالية المنشورة لنتائج الأعمال والمركز المالي
	من حيث الأسلوب	الفحص الحسابي للدفاتر والسجلات والمستندات والكشوف التحليلية للقوائم المالية بصورة شاملة	فحص بالعينات وطلب الإيضاحات لجمع أكبر أدلة الإثبات لتمكينه في الحكم على صحة عمليات أرصدة المنشاة
	من حيث استقلالية	موظف تعينه الإدارة ويخضع لتعليماتها وأوامرها يتمتع باستقلالية نسبية	شخص محايد مستقل تماما عن نفوذ الادارة يعين من طرف الجمعية العامة للمساهمين
	من حيث نطاق العمل	بناءا على احتياجات إدارة المنشأة	وفق القانون والعرف المحاسبي
	من حيث المسألة	من شأن الإدارة	من شأن الجمعية العامة للمساهمين التي عينتهم وكيلا عنها
	من حيث المتطلبات	عدم وجود إنفاق عام حول ممارسة المهنة	الكفاءة والتأهيل العلمي والفترة الزمنية والإختبارات الواجبة لممارسة المهنة
	من حيث الإستفادة	الإدارة	المساهمين والأطراف

			الخارجيين

المصدر: (صحن و السوافيرى، 2004، صفحة 210)

ثانيا: أهداف التدقيق:

وتقسم أهداف التدقيق إلى ما يلي: (الخطيب و الرفاعي، 1998، صفحة 10)

- ✓ **الأهداف التقليدية:**
  - التأكد من صحة البيانات المالية المثبتة بالدفاتر والسجلات.
  - تحقيق أكبر كفاءة إنتاجية.
  - الحصول على رأي فني محايد مستند إلى أدلة اثباث قوية
  - اكتشاف أخطاء الغش والتزوير في دفاتر والسجلات.
  - تقليل فرص اكتشاف أخطاء الغش والتزوير.
- ✓ **الأهداف الحديثة:**
  - مراقبة الخطة ومتابعة تنفيذها ومدى تحقيق الأهداف وتحديد الانحرافات وأسبابها وطرق معالجتها.
  - تقليل فرص ارتكاب الأخطاء والغش ووضع ضوابط والإجراءات التي تحول دون ذلك أي التأكد من صحة القيود المحاسبية.
  - الحصول على أدلة إثباتها وتقييمها بشأن تأكيدات الإدارة.
  - اعتماد الأداة على التقارير في رسم السياسات الإدارية واتخاذ قرارات الحاضر والمستقبل.
  - تقييم نتائج الأعمال وفقا للنتائج المرسومة.
  - تحقيق أقصى كفاءة إنتاجية.
  - تحقق من العرض والإفصاح للقوائم المالية.

كما أن هناك أهداف عملية أخرى نذكر منها:

- ✓ **عرض القوائم المالية: (الإفصاح)**

التأكد من أن المؤسسة تقيدت بما نصت عليه المعايير والمبادئ كالمحاسبة المقبولة قبولا عاما والطرق والسياسات المحاسبية المتبناة من قبلها.

قياس درجة الثبات في تطبيق هذه الطرق من فترة إلى أخرى. (صديقي، 2004، صفحة 26)

- ✓ **الشمولية:**

أي أن كل العمليات قد تم تسجيلها من قبل المؤسسة وقت حدوثها دون أي استثناءات، والتأكد من ذلك لابد من الاطلاع على كل الدفاتر والسجلات، وذلك بغرض توفير كل المعلومات المحاسبية اللازمة.

- ✓ **الوجود والتحقق:**

أي أن يتأكد المحقق من أن جميع العناصر الواردة في الميزانية موجودة فعلا.

- ✓ **الملكية والمديونية:**

فيما يخص الملكية فلا بد من التحقق من ملكية المؤسسة لكل الأصول الواردة في الميزانية.

فيما يخص المديونية لابد من التأكد من أن الديون مستحقة فعلا لأطراف أخرى.

- ✓ **التقييم:**

يعني هذا المبدأ ثبات طرف التقييم من دورة الى أخرى في كل العمليات المحاسبية التي تم تقييمها.

✓ **إبداء الرأي الفني:**

وهوالهدف الأساسي لمدقق الحسابات وذلك بأن يعطي رأي فني محايد مدعم بأدلة وقرائن اثباث حول صحة القوائم المالية المدققة للمركز المالي.

المبحث الثاني: الإطار لمفاهيمي لمحافظ الحسابات

المطلب الأول: التطور التاريخي لمهنة محافظ الحسابات في الجزائر.

مرت مهنة محافظ الحسابات في الجزائر بعدة مراحل من خلال جملة من الإصلاحات والتشريعات تسعى لضبط مهنة محافظ الحسابات في الجزائر، أهم ما مرت به المهنة في الجزائر فالمراحل التالية:

1- بعد الاستقلال من 1962 إلى 1980:

ظلت مهنة محافظ الحسابات في الفترة قبل سنة 1969 مستمدة لنصوصها من اتفاقية إيفيان والقانون الأساسي لها، ثم بعد ذلك وفي سنة 1969 بدأ تنظيم المهنة أشار الأمر رقم 107/69 المؤرخ في 1969/12/31 المتعلق بقانون المالية 1970 في المادة رقم 39 إلى الرقابة الواجب فرضها على الشركات العمومية الاقتصادية بغية تأمين حق الدولة فيها، كما تطرق المرسوم رقم 173/70 المؤرخ 1970/11/16 إلى تحديد مهام الواجبات المراقب وتم اعتبار محافظ الحسابات حينها كمراقب دائم على تسيير الشركات.

2- **فترة من 1980 إلى 1988:**

قام المشرع الجزائري بفرض آليات رقابية تحد من الاختلافات أن ارتفع عدد الشركات وتعقدت أنماط التسيير جراء إعادة تنظيم الاقتصاد الوطني وهيكلة الشركات العمومية الاقتصادية، حيث قرر المشرع الجزائري إنشاء مجلس المحاسبة طبقا للمادة 5 من القانون رقم 80 / 05 المؤرخ في 10 /1980/03. (السباع و ضيف الله، 2018، صفحة 231)

4- ما بعد سنة 1988:

بعد الصدمة البترولية التي أصابت أسعار البترول بدأ للعيان عدم نجاح الإستراتيجية التنموية التي اتبعتها الجزائر وانكشفت عيوب وأساليب تسيير الاقتصاد الوطني، وبدأ التفكير جديا في إعادة النظر في نمط التسيير المخطط شكلا ومضمونا، وهكذا أصبحت المؤسسة العمومية الاقتصادية مؤسسة تخضع للقانون التجاري، وتأخذ في الغالب شكل شركة بالأسهم أوشركة ذات المسؤولية المحدودة، ومن ثمة يمكن أن تخضع للإفلاس إذا تعرضت لعسر مالي، وقد ترتب على ذلك ضرورة إعادة النظر في وظيفة الرقابة من خلال التخلي عن مفهوم تعدد الرقابة والعودة ثانية لصالح الفعالية والنوعية، مما يعني إعادة الاعتبار لمهنة محافظ الحسابات وانحصر مجال اختصاص مجلس المحاسبة برقابة:

- مصالح الدولة والجماعات الإقليمية والمؤسسات والمرافق والهيئات العمومية باختلاف أنواعها التي تسري عليها قواعد المحاسبة العمومية.
- المرافق العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري والمؤسسات والهيئات العمومية التي تمارس نشاطا صناعيا أوتجاريا أوماليا والتي تكون أموالها أوموارردها أورؤوس أموالها كلها ذات طبيعة عمومية.
- تسيير الأسهم العمومية في المؤسسات أوالشركات أوالهيئات مهما يكن وضعها القانوني التي تملك فيها الدولة أوالجماعات الإقليمية أوالمرافق أوالهيئات العمومية الأخرى جزء من رأسمالها الاجتماعي.
- الهيئات التي تسير النظم الإجبارية للتأمين وحماية الاجتماعيين.
- استعمال المساعدات المالية الممنوحة من الدولة أوالجماعات الإقليمية أوالمرافق العمومية أوكل هيئة أخرى خاضعة لرقابة مجلس المحاسبة.
- استعمال الموارد التي تجمعها الهيئات التي تلجأ إلى التبرعات العمومية من أجل دعم القضايا الإنسانية أوالاجتماعية أوالعلمية أوالتربوية أوالثقافية.

تم إصدار القانون 91-08 المؤرخ في 27 أفريل 1991 والذي تم تعديل معظم بنوده الأساسية حيث ظهرت ثلاث مهن رئيسية وهي مهنة الخبير المحاسب ومهنة محافظ الحسابات ومهنة المحاسب المعتمد ويعد هذا القانون طفرة كبيرة لمهنة محافظ الحسابات في الجزائر كونه جاء لينظم مهنة الرقابة على الحسابات حيث بين الشخص الخارجي لإشراف على المصادقة على حسابات الشركات حيث يبدي رأيه الفني المحايد على إثبات صدق وشرعية الحسابات داخل الهيئات والمؤسسات ويعتبر هذا القانون بمثابة تاريخ ميلاد مهنة محافظ الحسابات في الجزائر حيث ألم بمختلف الضوابط والقواعد تنظيم هده المهنة. (خضراوة و الملكي، 2014-2015، الصفحات 22-23).

3- ما بعد سنة 2010:

صدور عدة قوانين وقرارات أهمها ما صدر في الآونة الأخيرة والمتعلق بإعادة تنظيم المهنة ونقل صلاحياتها من المصف الوطني للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين إلى وزارة المالية ولعل أهم هذه القرارات والقوانين ما يلي:

- القانون 10-01 المؤرخ في 29 جوان 2010المتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد حيث حدد هذا القانون شروط ممارسة هذه المهنة من طرف الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات ومحاسب معتمد، والذي جاء كمسايرة لتبني الجزائر عديد الإصلاحات المتعلقة بالمحيط الاقتصادي،ومنها تبني معايير المحاسبة الدولية من خلال استصدار النظام المحاسبي المالي، الذي ثم استحداثه بموجب القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 ديسمبر 2007 وتجدر الإشارة إلا أن القانون رقم 10-01 الذي ألغى العمل بالقانون 91-08 جاء بعديد التغيرات نذكر منها:

إنشاء مجلس وطني للمحاسبة تحت سلطة الوزير المكلف بالمالية، الذي يتولى مهام الاعتماد والتقييس المحاسبيوتنظيم ومتابعة المهن المحاسبية،وإنشاء اللجان التالية:

- لجنة تقييس الممارسات المحاسبية
- الواجبات المهنية
- لجنة الاعتماد
- لجنة التكوين
- لجنة الانضباط والتحكيم ولجنة مراقبة النوعية لدى نفس المجلس وتكون متساوية الأعضاء.

كما تم إنشاء الغرفة الوطنية لمراجعي الحسابات تتمتع بالشخصية المعنوية وتضم الأشخاص الطبيعين والمعنويين المؤهلين لممارسة المهنة، وتعمل بالتنسيق مع الوزير المالية.

كما نص هذا القانون أيضا على أنه يتعين على مراجع الحسابات إعلام وكيل الجمهورية في حالة عدم المصادقة على حسابات الشركة خلال سنتين ماليتين متتاليتين وأنه لا يمكن لأي مراجع حسابات أن يسجل في جدول المهنيين ما لم يكن له عنوان خاص، كما أن الأتعاب وفق هذا القانون تحدد بالتفاوض بين الشركة أوالهيئة مع مراجع الحسابات فيما يعرف بالمناقصة.

المطلب الثاني: مفهوم محافظ الحسابات

التعريف 01: يعرف محافظ الحسابات حسب المادة 22 من القانون رقم 01/10 المتعلق بمهن خبير المحاسب، محافظ الحسابات، والمحاسب المعتمد بأنه كل شخص يمارس بصفة عادية باسمه الخاص وتحت مسؤوليته مهمة المصادقة على صحة حسابات المؤسسات والهيئات وانتظامها ومطابقتها لأحكام التشريع المعمول بها. (المؤرخ في 16 رجب 1431 الموافق ل 29 جوان 2010 ، صفحة 07).

التعريف 02: حسب المادة 715 مكرر 4 من قانون التجاري على أنه الشخص الذي يحقق في الدفاتر والأوراق المالية للمؤسسة وفي مراقبة انتظام حساباتها وصحتها كما يدقق في صحة المعلومات المقدمة في تقرير مجلس الإدارة وفي وثائق المرسلة إلى أطراف خارجية حول الوضعية المالية للمؤسسة وحساباتها ويصدق على انتظام الجرد والموازنة وصحتها. (المؤرخ 25 أفريل 1993، صفحة 247).

التعريف 03: كما يعرف محافظ الحسابات على خبير وحكم يقضي برأيه الفني المحايد في مدى انتظام الدفاتر والسجلات وصحة ما تحتويه من بيانات ودقة تغير ما تتضمنه القوائم المالية عن نتائج الأعمال والمركز المالي كما يبدي رأيه في كل ما يعرض عليه من مشاكل وكل ما يستشار فيه من موضوعات مهنية. (المناعي، 2009-2008، صفحة 34)

من خلال هذه التعاريف نستخلص أن:

- محافظ الحسابات نوع من أنواع التدقيق الخارجي وهي عبارة عن مهنة يقوم بها شخص مؤهل علميا وعمليا، ويتمتع باستقلالية تامة حيث يقوم بفحص الحسابات السنوية للمؤسسات وإضافة الثقة على قوائمها المالية من خلال إبداء رأيه الفني المحايد حول صدق وشرعية تلك القوائم وإيصالها لمستخدميها.

المطلب الثالث: شروط مزاولة مهنة محافظ الحسابات

لممارسة مهنة محافظ الحسابات يجب أن تتوفر فيه الشروط المبنية على المادة 8 من القانون 10-01 المؤرخ بتاريخ 29جوان 2010 المتعلق بالمهنة التي نصت على مايلي: (2010، صفحة 05)

- أن يكون جزائري الجنسية
- أن يحوز على شهادة ممارسة المهنة على النحوالتالي:

✓ بالنسبة لمهنة خبير المحاسبي، أن يكون حائز على شهادة جزائرية للخبرة المحاسبية أوشهادة معترف بمعادلتها.
✓ بالنسبة لمهنة محافظ الحسابات، أن يكون حائز على شهادة جزائرية لمحافظ الحسابات أوشهادة معترف بمعادلتها.
✓ بالنسبة للمحاسب المعتمد أن يكون حائزا على شهادة جزائرية للمحاسب أوشهادة تسمح له بممارسة المهنة.
✓ أن يتمتع بحقوق مدنية أوسياسية.
✓ أن لا يكون قد صدر في حقه حكم بارتكاب جنحة أوجناية مخلة بشرف المهنة.
✓ أن يكون معتمد من طرف الوزير المكلف بالمالية وأن يكون مسجلا في المصف الوطني للخبراء المحاسبيين أوفي الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات.
✓ أن يؤدي اليمين المنصوص عليه في المادة 08 من القانون 10-01 المؤرخ في 29 جوان 2010 أمام المجلس القضائي المختص إقليميا لمحل تواجد مكاتبهم بالعبارات التالية:

" أقسم بالله العظيم أن أقوم بعملي أحسن القيام وأتعهد أن أخلص في تأدية وظيفتي وأن أكتم سر المهنة وأسلك في كل الأمور سلوك المتصرف المحترف الشريف، والله على ما أقول شهيد ".

بالإضافة إلى هذه الشروط هناك مبادئ يجب توفرها لدى محافظ الحسابات هي: (محمودي، 2011، صفحة 15)

1- **الثقة والأمانة والمصداقية:**

يجب على محافظ الحسابات أن يكون نزيها في العمل الذي يؤديه، وأن يعطي هذا العمل حقه ويبدل أقصى طاقته العلمية والفنية في تنفيذ ما يكلف به من عمل.

2- **الاستقلالية والموضوعية:**

يجب أن يكون محافظ الحسابات موضوعيا حتى يتسنى له إصدار قرار أورأي صادق عن الوضعية المالية للمؤسسة أي يجب عليه أن لا يملك عند إجراء المراجعة أي المصلحة تؤثر على استقلالية وموضوعية القرار.

3- **سرية المهنة:**

على محافظ الحسابات احترام سرية البيانات والمعلومات التي حصل عليها أثناء تأديته لعمله،وعدم إفشاء تلك المعلومات والبيانات.

المبحث الثالث: الإطار العام لصلاحيات محافظ الحسابات

المطلب الأول: تعيين وأتعاب محافظ الحسابات

أولا: التعيين

تنص عقود تأسيس شركات المساهمة وشركات الأشخاص على الضرورة الاستعانة بمراجع الخارجي، بينما الشركات الفردية غير ملزمة بهذا النوع من المراجعة لكن بعض الجهات الرسمية قد تفرض عليها الاستعانة بخدمات المراجع خارجي، حيث يتم تعيين المراجع بشكل فردي من قبل صاحب النشاط بينما يتم تعيينه في شركات المساهمة من قبل الجمعية العامة للمساهمين،وأما شركات الأشخاص تعيينه يكون باتفاق الشركاء: (السباع و ضيف الله، 2018، صفحة 231) .

1- **التعيين في النظام الأساسي:** حسب المادة 610 من الأمر 75-59 المتعلق بالقانون التجاري كما جاء كذلك في المادة 600 من المرسوم التشريعي 93-08 أن محافظ الحسابات يتم عند تأسيس الشركة حيث حدده القانون كما يلي ".... ويعين القائمين بالإدارة الأولين أوأعضاء مجلس المراقبة واحد أوأكثر من مندوبي الحسابات، كما يجب أن يتضمن محضر الجلسة الخاص بالجمعية عند الاقتضاء إثبات قبول القائمين بالإدارة أوأعضاء مجلس المراقبة ومندوبي الحسابات ووظائفهم "
وهذا عند تحرير الحصص العينية كلها وتحرير على الأقل 25 بالنسبة للأسهم، وهذا ما يسمح بتكوين الجمعية العامة التأسيسية وفي المحضر الأول يتم تعيين محافظي الحسابات بالإضافة إلى المدرين الأولين.
2- **التعيين من قبل المساهمين:** في هاته الحالة يتم تعيين محافظ الحسابات بواسطة الجمعية العامة للمساهمين لمدة ثلاث سنوات ويتم اختيار محافظ الحسابات هذا من بين محافظي المسجلين في جدول المصف الوطني.
3- **التعيين عن طريق المحكمة:** نصت المادة 715 مكرر 4 من القانون التجاري على " إذا لم يتم تعيين الجمعية العامة لمحافظي الحسابات، أوحالة وجود مانع واحد أورفض واحد أوأكثر من محافظي الحسابات المعنيين، يتم اللجوء إلى تعيينهم أواستبدالهم بموجب أمر رئيس المحكمة التابعة لمقر الشركة بناء على طلب من مجلس المدرين "
4- **مدة العهدة:** قام المشرع الجزائري بتحديد مدة العهدة بثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة حسب ما جاء في المادة 27 من القانون 10-01، غير أنه توجد استثناءات متعلقة بالمدة تتمثل في حالة استخلاف محافظ الحسابات لمحافظ حسابات سابق بسبب المنع أوالاستقالة أوالرفض إلا أن تدخلات هذا المحافظ تكون محدودة في الوقت، حيث يتوجب عليه إكمال المدة المتبقية لمحافظ الحسابات السابق فقط.

ثانيا: أتعاب محافظ الحسابات

تحدد الأتعاب عادة من طرف الجهة التي قامت بالتعيين بالاتفاق مع محافظ الحسابات، حيث تقوم بذكر الأتعاب في العقد المبرم بين العميل ومحافظ الحسابات بالإضافة للخدمات المطلوبة والمدة الزمنية التي يغطيها العقد، حيث تناولت المادة 37 من القانون 10-01المؤرخ 29 جوان 2010 أتعاب محافظ الحسابات بحيث نصت المادة كما يلي:

- " تحدد الجمعية العامة أوالهيئة المؤهلة المكلفة بالمداولات، أتعاب محافظ الحسابات في بداية مهمته.
- لا يمكن لمحافظ الحسابات أن يتلقى أي أجرة أوامتياز مهما يكن شكله، باستثناء الأتعاب والتعويضات المنفقة في إطار مهمته.
- ولا يمكن احتساب الأتعاب، في أي حال من الأحوال، على أساس النتائج المالية المحققة من الشركة أوالهيئة المعنية. (29 جوان 2010، صفحة 08)

ومن العوامل التي يعتمد عليها في تحديد أتعاب محافظ الحسابات لقاء أدائه لمهامه ما يلي:(سواد، 2008، صفحة 137)

- حجم الشركة وطبيعة نشاطها.
- نظام الرقابة الداخلية المطبقة حيث أن النظام الجيد الكفء يؤدي إلى تقليل الأخطاء الجوهرية وبالتالي تضييق مدى الإجراءات التي يقوم بها المراجع ومن ثم زمن وجهد المراجع مما يقلل من تكلفة المراجعة.
- درجة الآلة المستخدمة في النظام المالي وتعقد عمليات الشركة وبالتالي ضرورة وجود تخصصات مختلفة لإتمام عملية المراجعة مما يؤدي إلى زيادة التكلفة.
- استخدام أسلوب العينات الإحصائية في عملية المراجعة،والذي يساعد في سرعة إنجاز العمل ومن ثم تقليل تكلفة عملية المراجعة،ويتم استخدام أسلوب العينات الإحصائية في ظل وجود نظام الرقابة الداخلية كفؤ وفعال.

المطلب الثاني: حقوق وواجبات محافظ الحسابات.

أولا: حقوق محافظ الحسابات.

حتى يؤدي محافظ الحسابات مهمته على أكمل وجه، خول له القانون عدة حقوق، من أهمها: (يخلف، 2010، صفحة 111).

الحق في الاطلاع: يحق لمحافظ الحسابات الاطلاع على أي وثيقة (جميع دفاتر الشركة، سجلاتها، مستنداتها) يراها مفيدة لأداء عمله وبالصورة التي يراها ملائمة وفي الوقت الذي يختاره دون أن يكون مجبر على إخطار الشركة مسبقا بذلك حيث نص المشرع الجزائري على حق الاطلاع في المادة 35 من القانون 91-08 كما يلي: " يمكن لمحافظي الحسابات في كل وقت أن يطلعوا على السجلات والموازنات والمراسلات والمحاضر وبصفة عامة على كل وثائق وكل الكتابات التابعة للشركة أوالهيئة دون نقلها ".

1- **حق التقصي عن البيانات والإيضاحات:** يمكن لمحافظ الحسابات أن يطلب من القائمين بالإدارة والأعوان المأمورين في الشركة أوالهيئة كل التوضيحات والمعلومات، كما له الحق في القيام بكل التفتيشات التي يراها لازمة، كما أن حق التقصي هذا ينطبق على الشركة التي تمتلك أكثر من نصف (2/1) رأس مال الشركة المراقبة أوعلى الشركات التي تمتلك الشركة المراقبة أكثر من نصف (2/1) رأسمالها.
2- **حق استدعاء الجمعية العامة:** لقد نصت المادة 715 مكرر 4 على حق محافظ الحسابات في استدعاء الجمعية العامة في حالة الاستعجال.
3- **الحصول على صور الإخطارات والبيانات المرسلة إلى المساهمين:** إن المادة 35 من القانون 91-08 ألزمت مجلس إدارة الشركة المراقبة موافاة محافظ الحسابات بصورة من الإخطارات والبيانات التي يرسلها إلى المساهمين المدعوين إلى الجمعية العامة.
4- **حق المشاركة في اجتماعات مجلس الإدارة:** لمحافظ الحسابات الحق في الحضور اجتماع مجلس الإدارة إذ ينبغي أن يرسل إليه تقرير مجلس الإدارة في أجال مقبولة تسمح له بالتحقيق من مدى صحة المعلومات ووضع تقريره، هذا يستدعى محافظ الحسابات إلى اجتماع مجلس الإدارة أوالمراقبة الذي يضبط حساب النتائج وموازنة السنة المنصرمة 45 يوم على الأكثر قبل انعقاده كما يستدعي أيضا إلى كل جمعية للمساهمين أوالشركاء في أجل أقصاه تاريخ استدعاء هؤلاء وذلك تحت طائلة العقوبات المنصوص عليها في القانون التجاري.

ثانيا: واجبات محافظ الحسابات.

كما يتمتع بحقوق فعليه واجبات والتزامات يجب أن يتقيد بها، وأهم العناصر المتعلقة بهذا السلوك: (القانون10/01 المتعلق بمهن الخبير المحاسب و امحافظ الحسابات و المحاسب المعتمد ،المادة 72،71،59،57،27،23، 2010)

1- **السر المهني:** إن طبيعة مهمة محافظ الحسابات تسمح له قانونا للحصول على معلومات سرية وبصفته محترف لا يمكنه الفرار من قاعدة حفاظ على السر المهني، كما ان ضرورة توفر الثقة ب ين محافظة الحسابات وبين المؤسسة، تفرض على محافظ الحسابات الالتزام بالسر المهني، وهوما أكدته المادة (18) من القانون 91-08 والمادة (06) من القانون 1996 وتحت العقوبات المنصوص عليها في مادة 301 من قانون العقوبات كما نصت عليها المادة 71 من القانون 01/10" يتعين على محافظ الحسابات كتم السر المهني تحت طائلة العقوبات المنصوص عليهم في المادتين 301 و302 من قانون العقوبات".إلا في الحالات القانون 01/10 في المادة 72:
   - في حالة فتح تحقيق أوبحث قضائي
   - في حالة اقتضت الضرورة إطلاع الإدارة الجبائية على وثائق المؤسسة
   - بناءا على إرادة موكيلهم
   - في حالة استدعائهم أمام لجنة الإنضباظ والتحكيم شهادة.
2- **عدم التدخل في التسيير:** إن عدم التدخل في تسيير المؤسسة العمومية الاقتصادية المذكورة في عدة مواد التي أشار إليها المشرع الجزائري.
   نصت عليه المادة 23 من القانون 01/10 " تخص هذه المهام المكلف بها فحص القيم ووثائق المؤسسة ومراقبة مدى مطابقة المحاسبة للقواعد المعمول بها، دون التدخل في التسيير ".
   والهدف الأساسي من هدا المنع في تسيير المؤسسة هوتحقيق ما يلي:
   - تقوية واستقلالية تسيير المؤسسة العمومية الاقتصادية
   - الحفاظ على استقلالية محافظ الحسابات وحيادية حكمه في إبداء الرأي بحرية أكثر.
3- **المسؤولية الشخصية:** إن مهمة محافظ الحسابات هي شخصية لا يمكنه انتداب مهمة شخص أخر كما جاء في نص المادة 57 من القانون 10،01 " تنجز أعمال محافظ الحسابات تحت أسمائهم الخاصة وتحت مسؤوليتهم الشخصية حتى إن كانوا ضمن الشركة ولا تقبل أي أسماء مستعارة ".
4- **استمرارية أعمال محافظ الحسابات:** تدخل مهمة محافظ الحسابات في أدائه لمهامه تتميز باستمرارية ودوام حيث تحدث المشرع الجزائري على استمرارية في مادة 27 من قانون 10-01 حيث قال بأن عهدة محافظ الحسابات ثلاث (03) سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، حيث لا يمكن تعيين محافظ الحسابات بعد عهدتين متتاليتين إلا بعد مضي ثلاث (03) سنوات.
5- **الالتزام بالعناية الكافية:** العناية بالمهمة ليست قائمة فقط على الحضور الدائم بالمؤسسة، بل قائمة على البحث عن عناصر الاثباث والفهم العميق للمشاكل المحيطة بالمؤسسة كما جاء المادة 59 من القانون 10-01 " يتحمل محافظ الحسابات المسؤولية عن العناية بمهمته ويلتزم بتوفير الوسائل دون النتائج "

المطلب الثالث: مهام ومسؤوليات محافظ الحسابات.

أولا: مهام محافظ الحسابات:

يقوم محافظ الحسابات بمجموعة من المهام المحددة قانونا ويمكن تقسيم هذه المهام إلى:

1- **المهام الدائمة:** تتمثل المهام الدائمة لمحافظ الحسابات في ما يلي:
   حسب مضمون المادة 23 من القانون 10-01 فان محافظ الحسابات مكلف بالمهام الآتية: (القانون 10/01 المتعلق بمهن الخبير المحاسب و محافظ الحسابات و المحاسب المعتمد ، العدد 42 ، المادة 24،23 ،25، 2010)
   - يشهد بأن الحسابات السنوية منتظمة وصحيحة ومطابقة تماما لنتائج عمليات السنة المنصرمة وكذا الأمر بالنسبة للوضعية المالية وممتلكات الشركات والهيئات

- يفحص صحة الحسابات السنوية ومطابقتها للمعلومات المبنية في تقرير التسيير يقدمه المسيرين للمساهمين أوالشركاء أوحاملي الحصص
- يبدي رأيه في شكل تقرير خاص حول إجراءات الرقابة الداخلية المصادق عليها من مجلس الإدارة، ومجلس المديرين أوالمسير
- يقدر شروط إبرام الاتفاقيات بين المؤسسة التي يراقبها والمؤسسات والهيئات التابعة له، أوبين المؤسسات أوالهيئات التي تكون فيها للقائمين بالإدارة أوالمسيرين للمؤسسة المعنية بالمصالح المباشرة أوغير مباشرة
- يعلم المسيرين والجمعية العامة اوالهيئة المداولة المؤهلة كل نقص قد يكتشفه أواطلع عليه ومن طبيعته أن يعرقل استمرار استغلال المؤسسة أوالهيئة
- تخص هذه المهام فحص القيم ووثائق الشركة أوالهيئة ومراقبة مدى مطابقة المحاسبة للقواعد المعمول بها دون التدخل في التسيير
- كما تنص المادة 24 من نفس القانون على أنه: " عندما تعد الشركة أوالهيئة حسابات مدمجة أوحسابات مدعمة، يصادق محافظ الحسابات أيضا على صحة وانتظام الحسابات المدعمة والمدمجة وصورتها الصحيحة وذلك على أساس الوثائق المحاسبية وتقرير محافظ الحسابات لدى الفروع أوالكيانات التابعة لنفس المركز ".

حسب ما جاء في المادة 25 من القانون نفسه فانه يترتب عن مهمة محافظ الحسابات إعداد:

- تقرير المصادقة للتحفظ أوبدون تحفظ على انتظام أوصحة الوثائق السنوية وصورتها الصحيحة أوعند الاقتضاء، رفض المصادقة المبررة
- تقرير خاص حول الاتفاقيات المنظمة
- تقرير خاص حول التفاصيل على خمس تعويضات
- تقرير خاص حول الامتيازات الخاصة الممنوحة للمستخدمين
- تقرير خاص حول تطور نتيجة السنوات الخمس الأخيرة والنتيجة حسب السهم أوحسب الحصة الاجتماعية
- تقرير خاص حول إجراءات الرقابة الداخلية
- تقرير خاص في حالة ملاحظة تهديد محتمل على استمرار استغلال.
- تحدد معايير التقرير وأشكال وأجال إرسال التقارير إلى الجمعية العامة والى الأطراف المعنية عن طريق التنظيم.

2- **المهام الخاصة:** يقوم محافظ الحسابات بمهام أخرى خاصة أومؤقت، وسميت كذلك لأنها مرتبطة بالأحداث قد تحدث أولا خلال وكالة محافظ الحسابات، وعليه التدخل في حالة حدوثها وإعداد تقرير خاص بشأنها، وهي كالأتي: (لخضر، 2019، الصفحات 79-80).

- قرار المؤسسة بزيادة أوتخفيض رأس المال أوإلغاء الأفضلية في حق الاكتتاب
- في حالة تمويل شركات المساهمة يقوم محافظ الحسابات بإعداد تقرير يشهد فيه بأن الأصول
- (تساوي على الأقل رأس مال المؤسسة وهذا التقرير هوالذي يتخذ على أساسه قرار التحويل)
- في حالة تمويل شركات المساهمة يقوم محافظ الحسابات بإعداد تقرير يشهد أن الأصول تساوي على الأقل رأس مال المؤسسة، وعلى أساسه يتخذ قرار التحويل
- في حالة مشروع الإدماج أوالانفصال يقدم مجلس الإدارة، أوالقائمين بإدارة هذا المشروع وملحقاته الى محافظي الحسابات لكل واحدة من المؤسسات المساهمة في العملية قبل 45 يوم على الأقل من انعقاد جمعية الشركاء أوالمساهمين المدعوين للنظر في هذا المشروع، حيث يقدم محافظي الحسابات تقريرا عن طرق الإدماج وخاصة من مكافئة الحصص المقدمة للمؤسسة المدمجة. يوضع هذا التقرير في مقر الرئيسي للمؤسسة تحت تصرف الشركاء أوالمساهمين في ظرف 15 يوم سابق لانعقاد الجمعية المدعوة للنظر في مشروع الإدماج أوالانفصال، وفي حالة الاستشارة الكتابية فان التقرير يوجه للشركاء مع قرار المشروع المعروض عليهم :

- إصدار القيم المنقولة
- عقد جمعية عامة غير عادية
- الإصدار عن طريق اللجوء العلني لادخار خاصة فيما يخص تحديد سعر الاصدار
- إنشاء شهادات الاستثمار وشهادات الحق في التصويب بنسبة لا تتجاوز ربع رأس المال
- إصدار سندات الاستحقاق القابلة للتحول إلى الأسفل
- عرض تعديل حساب الاستغلال وقائمة حساب النتائج والميزانية

ثانيا: مسؤوليات محافظ الحسابات:

إن لمحافظي الحسابات مسؤوليات ثقيلة وعلى هذا خصص المشرع الجزائري مسؤولية محافظ الحسابات باهتمام كبير نذكره كالأتي: (قادري، 2020، الصفحات 302-303).

1- المسؤولية المدنية:

ينجر عن المسؤولية المدنية لمحافظ الحسابات سواء كان شخص طبيعي أومعنوي، تعويض الأطراف المتضررة، حيث نص القانون 10-01 المتعلق بالمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد على ما يلي:

- يعد محافظ الحسابات مسؤولا اتجاه الكيان المراقب، على الأخطاء التي يرتكبها أثناء تأدية مهامه، ويعد متضامنا اتجاه الكيان أواتجاه الغير عن ضرر ينتج عن مخالفة أحكام هذا القانون، ولا يتبرأ من مسؤوليته فيما يخص المخالفات التي لم يشترك فيها إلاإذا أثبت أنه قام بالمتطلبات العادية لوظيفته وأنه أبلغ مجلس الإدارة بالمخالفات، وان لم تتم معالجتها بصفة ملائمة خلال أقرب جمعية عامة بعد اطلاعه عليها وفي حالة معاينة المخالفة، يثبت أنه أطلع وكيل الجمهورية لدى المحكمة المتخصصة.

2- المسؤولية الجزائية:

ينجر عن المسؤولية الجزائية تعرض محافظ الحسابات سواء شخص طبيعي أومعنوي لأحكام قانون العقوبات، حيث نص القانون 10-01 المتعلق بالمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد في مادته 62 أنه يتحمل محافظ الحسابات المسؤولية الجزائية عن كل تقصير في القيام بالالتزام القانوني.

3- المسؤولية التأديبية:

وفقا للقانون 10-01 المتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد في مادته رقم 63، يتحمل محافظ الحسابات المسؤولية التأديبية أمام اللجنة التأديبية للمجلس الوطني للمحاسبة حتى بعد استقالتهم من مهامهم، عن كل مخالفة أوتقصير تقني أوأخلاقي في القواعد المهنية عند ممارسة وظائفهم وتتمثل العقوبات التأديبية التي يمكن اتخاذها وفق ترتيبها التصاعدي حسب خطورتها، في:

- الإنذار
- التوبيخ
- التوقيف المؤقت لمدة أقصاها 6 أشهر
- الشطب من الجدول

خلاصة الفصل

تضافرت عوامل عدة على الإقبال والانتفاع من محافظ الحسابات وذلك لأهمية التي يلعبها، يعمل على فحص جميع المستندات المؤسسة والتحقق من مدى سلامتها وتمثيلها للوضعية الحقيقة،وذلك بغية الوصول إلى إبداء رأي فني محايد يعبر عن المركز المالي الحقيقي ومدى الالتزام بالقوانين المعمول بها.

وحتى يصل محافظ الحسابات بتقريره المتمثل في رأيه حول القوائم المالية إلى خدمة مختلف الأطراف المهتمة بتقريره وترشيد قراراتهم نحوالصواب كان عليه أن يعتمد على أسس ومعايير تضبط طريقة وصوله لهذا التقرير، على غرار أن يكون مستقلا، مؤهلا تأهيلا علميا .

الفصل الثاني:
الإطار النظري
للكشوفات المالية

تمهيد:

تعتبر الكشوف المالية محصلة المحاسبة المالية، التي تكتسي أهمية بالغة في المؤسسة لهذا تحضى بالاهتمام الكبير خاصة بالنسبة لمتخذي القرارات المالية باعتبارها المفتاح للوصول إلى النتائج التي تعكس مدى تحقيق المؤسسة لأهدافها المسطرة.

ومنه سوف نتطرق في هذا الفصل إلى ما يلي:

- **المبحث الأول:** ماهية الكشوف المالية.
- **المبحث الثاني:** أنواع الكشوف المالية.
- **المبحث الثالث:** أليات عمل محافظ الحسابات لتدقيق الكشوف المالية.

المبحث الأول: ماهية للكشوف المالية.

المطلب الأول: تعريف وخصائص الكشوف المالية.

أولا: تعريف الكشوف المالية:

تعريف 01: " الكشوف المالية هي وسيلة الرئيسية أمام المحاسبة في توصيل المعلومات إلى من هم خارج المؤسسة،وهي بمثابة المنتوج الرئيسي للمحاسبة،وتتركز المعلومات التي تحتوي عليها حول رأس المال والنتيجة اللذان يرتبطان بوحدة المحاسبة قد تكون في شكل مؤسسة فردية أوشركة تضامن أومساهمة أوذات مسؤولية محدودة سواء كانت تنشط في القطاع التجاري اوالصناعي أوالخدمي، بغرض تحقيق ربح أوعدم تحقيقه ". (الدسوقي، 2002، صفحة 10).

تعريف 02: " تعرف أنها عبارة عن أداة محاسبية يستخدموها المحاسبون لإظهار نتيجة المؤسسة أومركزها المالي عن فترة المالية الماضية أوتوقع هذه النتيجة والمركز المالي عن فترة المالية المقبلة ". (سيد عطا الله، 2013، صفحة 191)

تعريف 03: " الكشوف المالية هي مجموعة كاملة من الحسابات تتضمن: **الميزانية، قائمة حسابات النتائج، قائمة تدفقات** الخزينة، **قائمة تغير الأموال الخاصة والملاحق**،والهدف من هذه القوائم تقديم المعلومات عن الوضعية والأداء المالي من أجل اتخاذ القرارات الاقتصادية " (braneto, 2006).

تعريف 04: " الكشوف المالية عبارة عن مجموعة البيانات المسجلة وفق المبادئ متعارف عليها محاسبيا يتم من خلالها توضيح معاملات المؤسسة من خلال فترة الزمنية معينة،وذلك من أجل معرفة مركزها المالي ". (الأزهر، 2009، صفحة 06).

من خلال التعاريف السابقة الذكر نستنتج بأن الكشوف المالية بأنها مجموعة الوثائق تحمل المعلومات مالية متعلقة بالمؤسسة وأشكال محددة،وتعتبر الكشوف المالية وسيلة رئيسية لإيصال المعلومة المالية إلى مختلف مستعمليها الداخليين والخارجيين عند إقفال الحسابات.

ثانيا: خصائص الكشوف المالية.

هي صفات تجعل المعلومات الواردة في القوائم المالية مفيدة للمستخدمين، حيث أن تطبيق الخصائص النوعية الأساسية ومعايير المحاسبة المناسبة يجعل القوائم تظهر بصورة صادقة،وتتمثل هذه الخصائص النوعية الأساسية في:

الجدول رقم 2- 1: الخصائص النوعية للكشوف المالية

القابلية للفهم واستيعاب	الملائمة أوالدلالة	المصداقية والعدالة	القابلية للمقارنة
- لا تكون معقدة. - يجب أن تكون ملائمة لحاجات صانعي القرارات الاقتصادية ومن السهل فهمها من أغلبية المستخدمين.	- حتى تكون المعلومات مفيدة لا بد أن تكون ملائمة وذات منفعة لصناع القرار، حيث تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين خاصة فيما يخص المركز المالي والأداء،وتعتبر مهمة إذا كان هدفها وتعريفها يؤثر على القرار. - تساعد على تقييم الماضي والحاضر والمستقبل،وكذلك تمكنهم من التأكد من تقييمهم السابق أوتصحيحه.	- يجب أن تكون موثوقا فيها ويعتمد عليها،ويجب أن تكون خالية من الأخطاء الهامة والتحيز،وتعبر بصدق عما يقصد أن تعبر عنه من عمليات وأحداث. - أن تكون كاملة خالية من الأخطاء والحذف حتى لا تصبح مضللة،وتعبر عن المركز المالي بشكل عادل.	- قابلة للمقارنة عبر الزمن من أجل تحديد الاتجاهات في المركز المالي وفي الأداء ومقارنتها مع القوائم المالية لمنشأت أخرى مختلفة حتى يمكن تقييم مراكزها المالية والتغيرات الحاصلة في المركز المالي.

المصدر: (بن فرج، 2014)

وتكون معلومات موثوقة إذ تم تحضيرها حسب المبادئ التالية: (لطفي، 2008، الصفحات 52-56)

- **التعبير الصادق:** يجب أن تعبر بصدق عن العمليات المالية الأخرى التي يفهم أن تصورها أومن المتوقع أن تعبر فيها بصورة معقولة.
- **الجوهر قبل الشكل:** إن جوهر العمليات المالية والأحداث الأخرى ليس دائما مطابقتها مع تلك التي تظهر في شكل قانوني.
- **الحياد:** يجب أن تتصف المعلومات المعروضة في القوائم المالية بالحياد والخلو من التحيز حتى تتصف بالمصداقية.
- **الحيطة والحذر:** يقصد بالحيطة والحذر تبني درجة من الحذر في وضع التقديرات المطلوبة في ظل عدم التأكد بحيث لا ينتج عنها تضخيم للأصول والدخل أوالتقليل للالتزامات والمصروفات.
- **الاكتمال:** يجب أن تكون المعلومات في القوائم المالية كاملة ضمن حدود الأهمية النسبية والتكلفة.

المطلب الثاني: أهمية وأهداف الكشوف المالية.

أولا: أهمية الكشوف المالية.

يمكن إبراز أهمية القوائم المالية في ثلاث عناصر رئيسية: (حنان، 2013، صفحة 37).

أ- أداة اتصال:

فمهمة ودور القوائم المالية في هذا المجال هي توصيل رسالة مفهومة وواضحة لمستعمل المعلومات المحاسبية عن نشاط المؤسسة والنتائج المترتبة عنها فهي بذلك:

- وسيلة لربط علاقات بين المؤسسة والموردين، العملاء والبنوك....
- وسيلة لتوفير المعلومات لمختلف الأقسام المكونة للمؤسسة، العمال، المحللين والباحثين.

ب- وسيلة في تقييم الأداء:

حيث تساعد القوائم المالية في تقييم الأداء الإدارة والحكم على كفاءتها واستعمال الموارد الموضوعة تحت تصرفها، فتستعمل في الحكم على:

- المركز المالي للمؤسسة
- مدى التقدم في تحقيق أهداف المؤسسة
- كيفية استخدام موارد المؤسسة.

ت- وسيلة اتخاذ القرارات اللازمة:

تساعد القوائم المالية الإدارة ومختلف الأطراف المتعاملة مع المؤسسة في اتخاذ القرارات اللازمة حيث:

- تستعمل في اتخاذ القرارات المتعلقة بكيفية صرف الموارد في المستقبل
- تستعمل من الأطراف الأخرى التي تربطها علاقة مباشرة بالمؤسسة مثل: الموردين، العملاء والبنوك في توجي مستقبل علاقتهم معها.

ثانيا: أهداف الكشوف المالية.

وتتمثل أهداف الكشوف المالية في:

- تهدف الكشوف المالية إلى تقديم معلومات حول المركز المالي،ونتائج أعمال من ربح أوالخسارة والتدفقات النقدية للمؤسسة. بحيث تكون مفيدة لقاعدة عريضة من المستخدمين في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية
- تعكس الكشوفات المالية إلى حد كبير الآثار المالية للأحداث السابقة ولا توفر بالضرورة معلومات غير مالية، أي لا توفر كافة المعلومات التي يحتاجها المستخدمين لصنع القرارات الاقتصادية.
- كما تظهر أيضا نتائج الوكالة الإدارية أومحاسبة الإدارة عن الموارد التي أوكلت إليها.
- توفير المعلومات حول موارد الوحدة الاقتصادية والتزاماتها وحقوق الملكية والتغيرات التي طرأت عليها.
- الكشوفات المالية توصل معلومات تجعل الملاك تضع ثقة في الإدارة نفسها باعتبار أن القوائم المالية مسؤولية إدارة المؤسسة.
- الكشوفات المالية للمؤسسات يتم مراجعتها وإبداء الرأي الفني عليها من جانب مراجع الحسابات المستقل وبالتالي تستخدم كوسائل للاتصال ألتأثيري في سلوك متخذي القرارات.
- تهدف إلى تقديم توضيح تحول الأخطار وعدم التأكد الذي يؤثر على المؤسسة من خلال تقديم إيضاحات وجداول إضافية تحتوي هذه المعلومات الملائمة لحاجات المستخدمين.

المطلب الثالث: مستخدمي الكشوفات المالية

يشكل مستخدمي الكشوفات المالية نقطة ارتكازية لبناء أي نظام أومرجعية محاسبية وهذا لأن الهدف الأساسي هوتلبية احتياجاتهم المختلفة وهذا حسب مصالحهم وعلاقتهم بالمؤسسة.

حيث أن المؤسسة تعد الكشوفات المالية من أجل إشباع مختلف الأطراف هما:

- ✓ **المستثمرون:**

يحتاج المستثمرون الحاليون والمتوقعون إلى معلومات بشكل مستمر لإمكان تقييم فرص الاستثمار المتاحة،والمفاضلة بين البدائل الاستثمارية واتخاذ القرارات المرتبطة بتوظيف مواردهم بشكل رشيد، سواء بالحفاظ على الاستثمار في المؤسسة أوتخفيضه أوتحويله إلى مؤسسة أخرى.

ويعطي المستثمرون أهمية كبيرة لتحليل العائد والمخاطرة في عملية اتخاذ قرارات الاستثماروبحتاج المستثمرون عموما إلى المعلومات المحاسبية التي تمكنهم من:

تقدير التدفقات النقدية المستقبلية والمتمثلة في التوزيعات التي يستلمها المستثمر وكذلك الأرباح الرأسمالية الناتجة من الارتفاع في استثماراتهم (الأسهم).

تقدير درجة المخاطرة الخاصة باستثماراتهم وتتمثل في درجة التباين لعائد السوق للاستثمار التي قد تنتج من متغيرات السوق. (حماد ط.، دليل المستثمر إلى بورصة الأوراق المالية، 2000، صفحة 51).

- ✓ **الموظفون:**

يحتاج الموظف في المؤسسة إلى معلومات تتعلق بمدى الأمان الوظيفي،ومدى التحسن الوظيفي المتوقع في المستقبل، بالإضافة إلى معلومات تساعد في تعزيز مطالب الموظفين وتحسين أوضاعهم. (حميدات و خداش، 2018، صفحة 86).

- ✓ **المقرضون:**

ويمثل المقرضون مصدر التمويل الخارجي للمؤسسة والذي يكون في الغالب طويل الأجل،وما يهمهم سواء كانو حاليين أومحتملين هوالهيكل التمويلي للمؤسسة،ونسب المديونية ومدى الاعتماد على المتاجرة بأموال الغير كذلك قدرتها على دفع أقساط القروض في مواعيد استحقاقها وخدمة القروض أيضا.(الجعارات، 2008)

- ✓ **الموردون والدائنون والتجاريون الآخرون:**

يهتم الموردون والدائنون والتجاريون الآخرون بالمعلومات التي تمكنهم من تحديد ما إذا كانت المبالغ المستحقة لهم ستدفع عند الاستحقاق.

ويهتم الدائنون التجاريون على الأغلب بالمنشأة على مدى زمن أقصر من اهتمام المقرضين إلى إذا كانوا معتمدين على استمرار المنشأة كعميل رئيسي لهم.

- ✓ **العملاء:**

يهتم العملاء بالمعلومات المتعلقة باستمرارية المنشأة، خصوصا عندما يكون لهم ارتباط طويل المدى معها أواعتماد عليها.

- ✓ **الحكومات ووكلاتها ومؤسساتها:**

تهتم الحكومات ووكلائها بعملة توزيع الموارد وبالتالي أنشطة المنشآت كما يطلبون معلومات من أجل تنظيم هذه الأنشطة،وتحديد السياسات الضريبية وكأساس لإحصاءات الدخل القومي وإحصاءات مشابهة.

- ✓ **الجمهور:**

تؤثر المنشات على قرار الجمهور بطرق متنوعة، فعلى سبيل المثال تقدم المنشآت مساعدات كبيرة للاقتصاد المحلي بطرق مختلفة منها عدد الأفراد الذين تستخدمهم،وتعاملها معا الموردين المحليين ويمكن للقوائم المالية أن تساعد الجمهور بتزويدهم بمعلومات حول اتجاهات وتطورات الحديثة في إنماء المؤسسة والمدقق الداخلي والخارجي. (عبدالوهاب و شحاته، 2015)

المبحث الثاني: أنواع الكشوفات المالية.

المطلب الأول: الميزانية (قائمة المركز المالي).

تعتبر قائمة المركز المالي أول قائمة يتم إعدادها من طرف المؤسسة، إذا أنه على أساسها يتم إعداد باقي القوائم المالية،وترتكز هذه القائمة على توفير معلومات عن طبيعة الاستثمارات ومقدارها في أصول المؤسسة ومصادر تمويلها.

1- **تعريف الميزانية: "** تعرف بأنها صورة فوتوغرافية لوضعية المؤسسة تعكس عناصر الأصول وعناصر الخصوم مجتمعة أي أن لكل شخص طبيعي أومعنوي ذمة تتألف من عناصر موجبة وعناصر سالبة (ماله وما عليه)". (بوتين، المحاسبة العامة للمؤسسة، 2005، صفحة 11).
2- **مكونات ميزانية :** فرض النظام المحاسبي عرض عناصر محددة كحد أدنى يجب إدارجها في الميزانية وهي:

- **الأصول:** تتكون من الموارد التي تسيرها المؤسسة بفعل أحداث ماضية،والموجهة لأن توفر لها منافع اقتصادية مستقبلية،وتشكل عناصر الأصول الموجهة لخدمة نشاط المؤسسة بصورة دائمة أصول غير الجارية، أما الأصول التي ليست لها هذه الصفة بسبب وجهتها فإنها تشكل الأصول الجارية. (حماد ط.، 2005، صفحة 119).

ويتكون جانب الأصول من:

- التثبيتات المعنوية والعينية
- الاهتلاكات
- المساهمات
- الأصول المالية
- المخرونات
- أصول الضريبة
- الزبائن والمدينون الآخرون والأصول الأخرى المماثلة
- خزينة الأموال الايجابية.

- **الخصوم:** هي تضحيات مستقبلية محتملة بمنافع اقتصادية ناشئة عن الالتزامات الحالية لمنشأةمعينة، بنقل أوتحويل أصول أوتوفير خدمات لأصول أخرى في المستقبل نتيجة لمعاملات أوأحداث ماضية (خنفر، 2009).

ويتكون جانب الخصوم من:

- ✓ رؤوس الأموال الخاصة قبل عمليات التوزيع المقررة أوالمقترحة عقب تاريخ الإقفال مع تمييز رأس المال الصادر (في حالة شركات) والاحتياطات والنتيجة الصافية للسنة المالية والعناصر الأخرى.
- ✓ الخصوم غير الجارية التي تتضمن فائدة.
- ✓ الموردون الدائنون الاخرون.
- ✓ خصوم الضريبة (مع تمييز الضرائب المؤجلة).
- ✓ المخصصات للأعباء وللخصوم المماثلة (منتوجات مثبتة سلفا).
- ✓ خزينة الأموال السلبية.

3- مزايا قائمة المركز المالي (الميزانية):

- ✓ تساهم قائمة المركز المالي في بيان قيمة الأرباح والخسائر، ويساعد ذلك في فهم طبيعة الأداء المالي للنشاط التجاري.
- ✓ تساهم قائمة المركز المالي بتزويد المستثمرين وأصحاب القروض، بالمعلومات التي تساعدهم على اتخاذ القرارات المناسبة والصحيحة،وخاصة في حال أراد وتقديم الأموال أو الموارد للشركة.
- ✓ تعد قائمة المركز المالي قائمة مالية، تتغير بشكل مستمر ويتم كتابة هذه التغيرات ضمن الأصول الجديدة التي تترتب على الشركة.
- ✓ تساهم قائمة المركز المالي بتوفير مجموعة من النسب المفيدة لأفراد مما يساهم بتحديد الأرباح طويلة الأجل للشركة والتوقعات المالية قصيرة الأجل.

4- شكل قائمة المركز المالي (الميزانية):

الجدول رقم 2- 2: الشكل القانوني للميزانية جانب الأصول

السنة المالية المقفلة في.....

الأصول	ملاحظة	إجمالي N	رصيد الإهتلاك N	صافي N	صافي N-1
أصول غير جارية فارق بين الاقتناء – المنتوج الايجابي أوالسلبي تثبيتات العينية					

تثبيتات المعنوية أراضي مباني تثبيتات عينية أخرى تثبيتات يجرى إنجازها تثبيتات مالية سندات موضوعة موضع معادلة مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها سندات أخرى مثبتة قروض وأصول مالية أخرى غير جارية ضرائب مؤجلة على الأصل					
مجموع الأصول غير الجارية					
أصول الجارية مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ حسابات دائنة واستخدامات مماثلة الزبائن المدينون الآخرون الضرائب وماشابهها حسابات دائنة أخرى واستخدامات مماثلة الموجودات وما شابهها الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الأخر الخزينة					
المجموع العام للأصول					

المصدر: (القرار المؤرخ في26 يوليو 2008 الذي يحدد قواعد التقييم و المحاسبة و محتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات و قواعد سيرها، 2009)

الجدول رقم 2- 3: الشكل القانوني للميزانية جانب الخصوم

السنة المالية مقفلة في.....

الخصوم	ملاحظة	N	N-1
رؤوس الأموال الخاصة رأس مال تم إصداره رأس مال غير مستعان به علاوات واحتياطات – احتياطات مدمجة (1) فوارق اعادة التقييم فارق المعادلة (1) نتيجة صافية / (نتيجة صافية حصة المجمع (1)) رؤوس أموال خاصة أخرى / ترحيل من جديد			
حصة الشركة المدمجة (1)			

حصة ذوالأفقية (1)			
المجموع (1)			
الخصوم غير الجارية			
موردون وحسابات ملحقة ضرائب ديون أخرى خزينة سلبية			
مجموع الخصوم غير الجارية (3)			
مجموع عام للخصوم			

المصدر: (2009، صفحة 29)

المطلب الثاني: جدول حسابات النتائج (قائمة الدخل)

يعد جدول حسابات النتائج من أهم القوائم المالية ويتم التقرير فيها عن نتائج أعمال المؤسسة وبيان القدرة الكسبية لها وهناك عدة تسميات لهذه القائمة تختلف من بلد إلى أخر.

1- **تعريف قائمة الدخل:** حسب النظام المحاسبي المالي الجزائري هي " بيان ملخص للأعباء والنواتج المنجزة من طرف المؤسسة خلال السنة المالية ولا يأخذ في الحسبان تاريخ التحصيل أوالسحب،ويتم تحديد النتيجة بإجراء الفرق بين الأعباء والنواتج ". (عطية، 2011، صفحة 153).

2- **مكونات جدول حسابات النتائج (قائمة الدخل)**

يتكون جدول حسابات النتائج من عنصرين رئيسين هما النواتج والأعباء،ولقد عرفها النظام كما يلي: (سامي، 2010).

- ✓ **الإيرادات:** تتمثل منتوجات السنة المالية في تزايد المزايا الاقتصادية التي تحققت خلال السنة المالية في شكل مدا خيل أوزيادة في الأصول، أوانخفاض في الخصوم، كما تمثل منتوجات استعادة خسارة في القيمة والاحتياطات المحدد بموجب قرار من الوزير المكلف بالمالية.
- ✓ **الأعباء:** تتمثل أعباء السنة المالية في تناقص المزايا الاقتصادية التي حصلت عليها خلال السنة المالية في شكل خروج أوانخفاض أصول، أوفي شكل ظهور خصوم، وتشمل الأعباء مخصصات الاهتلاكات أوالاحتياطات وخسارة القديمة المحددة بموجب قرار من الوزير المكلف بالمالية.

3- مزايا جدول حسابات النتائج (قائمة الدخل)

- ✓ تمكن من تحديد صافي الربح والإفصاح عن مكوناته الرئيسية بغية المساعدة في تقييم التدفقات الداخلة الحالية واستخدامها لأغراض التنبؤ في المستقبل.
- ✓ تمكين المحلل من تقييم بدائل الاستثمار في مختلف المشروعات.
- ✓ تساعد في التنبؤ بدخل المؤسسة في المستقبل وبشكل دقيق.
- ✓ تساعد المؤسسة في التقييم الأفضل لإمكانية استلامها لمبالغ نقدية.
- ✓ تساعد في التأكد من أن المصادر الاقتصادية قد تم استخدامها على أحسن وجه. (الفداغ، 2002، صفحة 101).

4- شكل جدول حسابات النتائج (قائمة الدخل):

الجدول رقم 2- 4: جدول حساب النتائج (حسب الوظيفة)

الفترة من.....إلى.....

البيان	ملاحظة	السنة المالية N	السنة المالية N-1
المبيعات والمنتوجات الملحقة تغيرات المخزونات والمنتجات المصنعة والمنتجات قيد الصنع الإنتاج المثبت إعانات الاستغلال			
1- إنتاج السنة المالية			
المشتريات الخارجية الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى			
2 – استهلاك السنة المالية			
3– القيمة المضافة (2-1)			
أعباء المستخدمين الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة			
4- إجمالي فائض الاستغلال			
المنتجات العملياتية أخرى الأعباء العملياتية الأخرى			

المخصصات للاهتلاكات والمؤونات وخسارة القيمة استرجاع عن خسائر القيمة والمؤونات			
5- النتيجة العملياتية			
المنتوجات المالية الأعباء المالية			
6- النتيجة المالية			
7- النتيجة العادية قبل الضرائب (6+5)			
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية. الضرائب المؤجلة (تغييرات) حول النتائج العادية **مجموع منتجات الأنشطة العادية** **مجموع أعباء الأنشطة العادية**			
8- النتيجة الصافية للأنشطة العادية			
عناصر غير العادية (منتوجات) عناصر غير العادية (أعباء)			
9- النتيجة غير العادية			
10 – صافي نتيجة السنة المالية			
حصة الشركات الموضوعة موضع معادلة في النتيجة			
11- صافي نتيجة المجموع المدمج			
ومنها حصة ذوي الأقلية (1) حصة المجمع (1)			

المصدر: (2009، صفحة 30)

المطلب الثالث: جدول سيولة الخزينة (قائمة التدفقات النقدية)

ظهرت قائمة التدفقات النقدية نتيجة تطوير رأس المال العامل والتمويل الذاتي بهدف عرض معلومات ملائمة حول مقبوضات ومدفوعات المؤسسة خلال الفترة معينة لمساعدة مستخدمي المعلومات المحاسبية على تقييم القدرة المالية للمؤسسة.

1- تعريف جدول سيولة الخزينة: (قائمة التدفقات النقدية)

وهوعبارة عن كشف تحليلي لحركة التغيرات النقدية التي حصلت في المؤسسة سواء بالزيادة أوالنقصان والتعرف على أسباب هذه التغيرات بمعنى أنها تصوير لمجموع المعاملات النقدية الداخلة ومجموع المعاملات النقدية الخارجة ". (مؤيد و حسين، 2013، صفحة 66).

2- عناصرجدول سيولة الخزينة:

يتم تصنيف عناصر جدول سيولة الخزينة في شكل ثلاث فئات عرضية:

التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية: هي التدفقات النقدية الداخلة والخارجة المتعلقة مباشرة بالإيرادات والمصروفات الواردة في قائمة الدخل وكذلك المرتبطة برأس المال العامل.

التدفقات النقدية من الأنشطة الإستثمارية: هي الخاصة باقتناء وبيع الأصول،وكذلك التوظيفات الأخرى غير محتوى ضمن العناصر المعادلة للخزينة مثل تقديم القروض للغير وتحصيلها واقتناء استثمارات والتنازل عنها.

التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية: تمثل في الأنشطة التي تقوم بها المؤسسة المرتبطة بالحصول على الموارد والأموال من الملاك وتقديم الفوائد لهم، كما تتضمن كذلك الأنشطة المتعلقة بالاقتراض الأموال وسدادها.

ويعد جدول تدفقات الخزينة بطريقتين:

أ- **الطريقة المباشرة:** هي نفس المضمون في الطريقة الغير المباشرة لكن تنطلق من التحصيل أوالتسديدات سواء المتعلقة بالاستغلال كالزبائن أوالموردين أوالمتعلقة بالاستثمار كالحيازة أوالتنازل على الاستثمارات أوالعمليات المتعلقة بالتمويل الافتراضي بتسديد الرفع من رأس المال.....إلخ.

ب- الطريقة غير المباشرة: هي الطريقة السفلية التي تعتمد على جدول حساب النتيجة وعلى الميزانية وعلى جدول تغيرات الأموال الخاصة، جمع التغيرات الناتجة عن الدورات الثلاث السابقة يفسر لنا التغير الذي حدث في المؤسسة إيجابا أوسلبا. (الباي، 2019، الصفحات 16-17).

3- مزايا قائمة التدفقات النقدية:

- ✓ توفر معلومات مفيدة للمستثمرين والدائنين، متعلقة بالتدفقات النقدية وتستخدم لتقييم القرارات الإدارةوالتنبؤ بقدرة المؤسسة للوفاء بالتزاماتها.
- ✓ تسعى قائمة التدفقات النقدية بالقيام بالتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية،وذلك بالاعتماد على المتحصلات والمدفوعات النقدية التاريخية.
- ✓ معرفة قدرة المؤسسة علي توزيع الأرباح،وسداد الفوائد وأصل الدين.
- ✓ لهذه القائمة القدرة على إبراز العلاقة بين صافي الدخل والتغير في النقدية،وصافي الدخل يتحركان معا في نفس الاتجاه. (محمود و دباش، 2015، صفحة 70).

4- شكل جدول تدفقات الخزينة:

أ- الطريقة المباشرة:

الجدول رقم 2- 5: يمثل جدول تدفقات الخزينة (الطريقة المباشرة)

الفترة من....إلى...

البيان	ملاحظة	السنة المالية N	السنة المالية N+1
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية			
التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة الضرائب عن النتائج المدفوعة			
تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية			

صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية أ			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار المسحوبات عن اقتناء تثبيتات عينية أومعنوية التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات عينية أومعنوية المسحوبات عن اقتناء تثبيتات مالية التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات مالية الفوائد التي تم تحصيلها عن التوضيفات المالية الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة			
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من انشطة الاستثمار (أ)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها التحصيلات المتأتية من القروض تسديدات القروض أوالديون الأخرى المماثلة			
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (ج)			
بتأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات وشبه السيولات تغير أموال الخزينة في الفترة (أ+ب+ج)			
أموال الخزينة ومعادلاتها عند افتتاح السنة المالية			
أموال الخزينة ومعادلاتها عند إقفال السنة المالية			
تغير أموال الخزينة خلال الفترة			
المقاربة مع النتيجة المحاسبية			

المصدر: (2009، صفحة 35)

ب- الطريقة غير المباشرة:

الجدول رقم 2- *6*: **يمثل جدول تدفقات خزينة (الطريقة غير المباشرة)**

الفترة من.....إلى.....

البيان	ملاحظة	السنة المالية N	السنة المالية N+1
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية			
صافي نتيجة السنة المالية تصحيحات من أجل: - الاهتلاكات والأرصدة - تغير الضرائب المؤجلة - تغير المخزونات - تغير الزبائن والحسابات الدائنة الأخرى - تغير الموردين والديون الأخرى			

- نقص أوزيادة قيمة التنازل الصافية من الضرائب تدفقات الخزينة الناجمة عن النشاط (أ) تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار مسحوبات عن اقتناء تثبيتات تحصيلات التنازل عن تثبيتات تأثير تغيرات محيط الإدماج(1)			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات الاستثمار (ب)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات التمويل			
الحصص المدفوعة للمساهمين زيادة رأس المال النقدي اصدار قروض تسديد قروض			
تدفقات أموال المرتبطة بعمليات التمويل (ج)			
تغير أموال الخزينة للفترة (أ+ب+ج)			
أموال الخزينة عند الافتتاح أموال الخزينة عند الأقفال تأثيرتغيرات العملات الأجنبية (1)			
تغير أموال الخزينة			

المصدر: (2009، صفحة 36)

المطلب الرابع: جدول تغيرات الأموال الخاصة والملاحق

أولا: جدول تغيرات الأموال الخاصة

1- تعريف جدول تغيرات الأموال الخاصة:

" هي قائمة توفر المعلومات الخاصة بالتغيرات التي تحدث خلال الفترة المحاسبية على العناصر المكونة للمركز المالي، للمؤسسة،وتبين هذه القائمة مصادر الموارد والكيفية التي استخدمت فيها هذه الموارد خلال فترة معينة. (عبد الهادي، 2008، صفحة 76).

2- المعلومات الدنيا المقدمة في جدول تغيرات رؤوس الأموال الخاصة:

- النتيجة الصافية لسنة المالية
- تغييرات الطريقة المحاسبية وتصحيحات الأخطاء المسجل تأثيرها مباشرة كرؤوس أموال
- المنتجات والأعباء الأخرى المسجلة مباشرة في رؤوس الأموال الخاصة ضمن إطار تصحيح أخطاء هامة
- عمليات الرسملة (الارتفاع، الانخفاض، التسديد....)
- توزيع النتيجة والتخصيصات المقررة خلال السنة المالية.

3- مزايا جدول تغييرات الأموال الخاصة:

- التعرف على مقدار حقوق الملكية وبنودها وأي تفضيلات أخرى عنها.
- التعرف على التغيرات التي تحدث لحقوق الملكية خلال الفترة.
- التعرف على بنود المكاسب والخسائر التي تم الاعتراف بها مباشرة في حقوق الملكية مثل المكاسب والخسائر المتعلقة ببيع الاستثمارات المتاحة للبيع. (بن عمر، 2014-2015، صفحة 32).

4- شكل جدول تغير الأموال الخاصة:

الجدول رقم 2- 7: يمثل جدول تغير الأموال الخاصة

الفترة من.....إلى.....

البيان	ملاحظة	رأسمالالشركة	علاوة الاصدار	فارق التقييم	فارق إعادة التقييم	الاحتياطاتوالنتيجة
n-2 الرصيد في 31 ديسمبر						
تغير الطريقة المحاسبية تصحيح الأخطاء الهامة إعادة تقييم التثبيتات الأرباح أوالخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج الحصص المدفوعة زيادة رأس المال صافي نتيجة السنة المالية						
n-1الرصيد في 31 ديسمبر						
تغير الطريقة المحاسبية تصحيح الأخطاء الهامة إعادة تقييم التثبيتات الأرباح أوالخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج الحصص المدفوعة زيادة رأس المال صافي نتيجة السنة المالية						
Nالرصيد في 31 ديسمبر						

المصدر: (2009، صفحة 37)

ثانيا: الملاحق

تعتبر معلومات تفصيلية تلحق بالكشوفات المالية بغرض إعطاء فهم أفضل للبنود الواردة بالكشوفات المالية والسياسية المحاسبية المتبعة في إعداد الكشوفات والمحاسبة عن بنودها كالسياسات المتعلقة بالأصول الثابتة. (رميدي و سماوي، 2011، صفحة 49).

المبحث الثالث: آليات عمل محافظ الحسابات لتدقيق الكشوف المالية.

المطلب الأول: قبول المهمة والخطوات التمهدية.

قبل أن يصادق محافظ الحسابات بتنفيذ مهمته عليه أن يجمع بمختلف جوانب عمله، حيث أنه يباشر مهمته بإتباع منهجية لابد القيام بها وهي:

أولا: قبول المهمة:

على محافظ الحسابات عند القبول بمهمته اتباع الخطوات التالية:

- سلامة تعينه وأنه لم يقع في الحالات المتعارضة والممنوعة المنصوص عليها في القوانين والتنظيمات كما عليه الحصول على قائمة أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء مجالس الإدارة الشركات الحليفة،وكذا قائمة شركات الحصص العينية إن وجدت.
- إن كان سيعوض زميلا معزولا، عليه التأكد من أن العزل لم يكن مبالغا فيه.
- إذا كان سيعوض زميلا عليه معرفة أسباب ذهابه.
- إذا كان سيعوض زميلا عليه رفض تجديد مهامه، عليه الاتصال به ومعرفة الأسباب.
- عليه التأكد من أن مكتبه لديه الإمكانيات اللازمة لأداء المهمة المسندة إليه على أحسن وجه.
- عليه القيام بدراسة دقيقة لنظام المحاسبي المطبق في المنشأة، وذلك بالاطلاع على الدفاتر والسجلات، وأسلوب دورة المحاسبية.
- عليه الاطلاع على نتيجة الأعمال والمركز المالي عن السنوات السابقة.
- عليه فحص مركز المنشأة من ناحية الضريبة.
- التأكد كذلك من أنه سيؤدي مهمته باستقلالية تامة وخاصة اتجاه مسؤولي الشركة التي سيراقبها.

ثانيا: مخطط التدقيق

بعد قبول المهمة على محافظ الحسابات الحصول على معلومات تؤهله للتدقيق لفهم طبيعة العمليات المحاسبية والتي تؤثر على البيات المالية، فيقوم بفهم النشاط العميل وقيام ببعض العمليات لتقويم المعلومات المالية ويقوم بتخطيط للتدقيق عن طريق البرنامج.

خطة التدقيق:

حيث التخطيط يعني وضع إستراتيجية لطبعة إجراءات التدقيق المتوقعة، أي يساعد في التأكد من أن العناية اللازمة قد أعطيت للمجالات الهامة في عملية التدقيق،وأن المشاكل المحتملة قد شخصت، وحلها في الوقت المناسب وأن عملية التدقيق منظمة وتدار بالشكل المناسب من أجل أن يتم أداؤها بأسلوب فعال وكفئ. (دحدوح و حسين، 2009، صفحة 242).

برنامج التدقيق:

بعد علمية التخطيط يحتاج محافظ الحسابات إلى تصميم برنامج لتدقيق،حيثيشجع على فهم تنظيم المؤسسة والظروف التي يعمل فيها ويساعد هذا البرنامج على الرقابة العمل وتحديد المسؤولية، ويوفر ضبطا تلقائيا للأخطاء الممكنة،ويوفر سجلا للعمل المنجز ويعمل على تدقيق الحسابات ذاتها، ويمكن القول أن برنامج التدقيق الحسابات هوبمثابة الموازنة التقديرية لعملية الفحص فهويخدم كموجه وكرشد للأداء الفعلي ويوفر الأساس للمقارنة مع الأداء الفعلي. ويعد برنامج التدقيق الحسابات متاحا لاستخدام محافظ الحسابات وموظفي مكتبه فقط، بمعنى لا ينبغي أن يكون متاحا للعاملين بالمؤسسة التي يتم فحصها. (محمود، أحمد، و زريقات، 1911).

لذلك يتضح أن هدف تصميم برنامج التدقيق يتضمن العناصر التالية:

- تحديد خطوات الفحص الذي يغطيه برنامج التدقيق ينبغي أن يغطي الإجراءات المتعلقة بتقييم نظام الرقابة الداخلية أوالإجراءات المحاسبية المستخدمة بواسطة المؤسسة، ويجب أن تنتج بنتائج مرضية في هذا المجال بأقل جهد وتكلفة ممكنة.
- توقيف أداء وإنجاز كخطوة.
- تحديد نطاق وإطار العمل المطلوب حفاظا على الوقت محافظ الحسابات.
- تحديد مسؤولية كل محافظ من المساعدين عن تنفيذ مرحلة من المراحل التي يتكون منها البرنامج عندما يتولى تنفيذه فريقا من المحافظين. (بوتين، المراجعة و مراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق، 2008، صفحة 44).

أوراق العمل:

أوراق العمل هوسجل المدقق الإجراءات التي تم تطبيقها، الفحوصات التي تمت والمعلومات التي تم الحصول عليها وهوسجل للبرهان بأن المدقق قد قام بالتدقيق حسب المعايير التدقيق.

الهدف الأساسي من أوراق التدقيق هومساعدة المدقق وترشيده عند ممارسة الفحص،وتوفير الأدلة والإثباتات التي تدعم رأيه.(سواد، 2008، صفحة 80).

وتتكون أوراق العمل من ملفين رئيسيين ملف دائم وملف السنوي:

- **الملف الدائم:** يحتوي هذا الملف على عموميات حول المؤسسة، وثائق تتعلق بنظام الرقابة الداخلية، الحسابات السنوية والتقارير، التحاليل الدائمة للحسابات، كل مايتعلق بالجانب الضريبي والاجتماعي والقانوني.
- **الملف السنوي:** يحتوي هذا الملف على المصادقات العملاء وشهادات البنوك، برنامج التدقيق، أي بيانات خاصة بتحليل الحسابات المختلفة، البيانات المتخرجة من العقود والمحاضر والارتباطات، الحسابات الختامية والميزانية العمومية عن الفترة الحالية، حيث المعلومات المحتويات في الملف العمل يجب أن تكون سرية. (سرايا، أصول قواعد المراجعة و التدقيق، 1991، صفحة 319).

المطلب الثاني: تقييم نظام الرقابة الداخلية

لقد تعددت تعاريف التي تخص نظام الرقابة الداخلية باختلاف الجهات الصادرة عنها ولو أنها كانت تصب في نفس المضمون.

فكان تعريف لجنة حماية المنظمات على أنها: " عمليات وضعت من قبل مجلس إدارة المؤسسة وموظفين آخرين، لتأمين وتوفير الحماية الكافية والتأكد من إمكانية تحقيق المؤسسة ". (SIRGUET, 2006, p. 96).

وفي حين عرفته لجنة إجراءات المراجعة التابعة لمجمع المحاسبين القانونيين الأمريكيين على أنها:

" خطة التنظيم وكل الطرق والأساليب التي تضعها إدارة المؤسسة التي تهدف إلى المحافظة على أصولها وضمان دقة وصحة المعلومات المحاسبية وزيادة درجة الاعتماد عليها وتحقيق الكفاءة التشكيلية والتحقق من التزام العاملين بالسياسات الإدارية التي وضعتها المؤسسة". (شحاته، سرايا، و الراشد، 2013، صفحة 13).

إن تقييم ودراسة نظام الرقابة الداخلية يعتبر الخطوة الأولى في عملية التدقيق، ونقطة الانطلاق الذي يرتكز عليها محافظ الحسابات، حيث يعتمد على مجموعة من خطوات لتدقيق وهي:

- جمع الإجراءات
- اختبارات التطابق
- تقييم أولي لنظام الرقابة الداخلية
- اختبارات الاستمرارية
- تقييم نهائي نظام الرقابة الداخلي.

أولا: جمع الإجراءات

يتعرف المراجع على نظام الرقابة الداخلية من خلال جمعه للإجراءات المكتوبة وغير المكتوبة وتدوينه لملخصات، كما يرسم خرائط التتابع ورسوم بيانية للوثائق المستعملة والمعلومات المتدفقة عنها والمصالح المعنية بها، وذلك لتكوين بعض الآراء عن النظام ومقارنة ذلك ببعض معايير.

ثانيا: اختبارات التطابق

يحاول المراقب أثناء هذه الخطوة فهم النظام المتبع،وعليه أن يتأكد من أنه فهمه، وذلك عن طريق قيامه باختيارات الفهم والتطابق، أي يتأكد من أنه فهم كل أجزائها وأحسن تلخيصها بعد تتبعه للعمليات

ثالثا: تقييم أولي لنظام الرقابة الداخلية

يتمكن المراجع من إعطاء تقييم أولي لنظام الرقابة الداخلية باستخراجه مبدئيا لنقاط القوة المتمثلة في ضمانات تسمح بالتسجيل الجيد للعمليات،ونقاط الضعف أي العيوب يترتب عنها خطر ارتكاب أخطاء وتزوير تستعمل في الغالب.

رابعا: اختبارات الاستمرارية

إن اختبارات الاستمرارية ذات أهمية قصوى مقارنة باختبارات الفهم والتطابق لأنها تسمح للمراجع أن يكون على يقين بأن الإجراءات التي راقبها إجراء مطبقة باستمرار ولا تحمل خللا.

خامسا: تقييم نهائي لنظام الرقابة الداخلية

باعتماد على النتائج المتوصل إليها يقدم المراجع حوصلة في وثيقة شاملة، يقدم فيها اقتراحاته قصد تحسين الإجراءات، تمثل وثيقة في العدة تقريرا حول الرقابة الداخلية يقدم المراجع إلى الإدارة كما تمثل أحد الجوانب الإيجابية لمهمته.

وتتمثل مسؤولية محافظ الحسابات لنظام الرقابة الداخلية في:

- **المسؤولية بالنسبة للرقابة الإدارية:** إن هذا النوع من الرقابة يهدف إلى تنفيذ السياسات الإدارية وفقا للخطة التي تم وضعها وعليه فإن إلزام محافظ الحسابات بفحص نظام الرقابة الداخلية الإدارية.
- **المسؤولية بالنسبة للرقابة المحاسبية:** يعتبر مسؤولا كونها ذات صلة بعملية المراجعة ودقة البيانات المحاسبية المسجلة بالدفاتر ومدى إمكانية الاعتماد عليها، ومدى دلالة القوائم المالية للمركز المالي للمنشأة عن الفترة المالية.
- **المسؤولية بالنسبة للضبط الداخلي:** يعتبر مسؤولا عن تحقيق هذا الهدف حيث يتطلب إليه التحقق من التزامات وموجودات المشروع،ولهذا نرى إلزام عليه التقليل من احتمالات الغش والاختلاس فيها.(بوتين، المراجعة و مراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق، 2008، الصفحات 72-73)

المطلب الثالث: جمع أدلة إثبات.

نص عليه معيار التدقيق الدولي رقم 500 أن المهم في عملية الإثبات التي تنطوي عليها عملية التدقيق توافر الارتباط بين الأدلة المختلفة وبين الغرض المطلوب إثباته،وأن وظيفة الإثبات لا تنطوي على تجميع الأدلة فحسب بل تلك الأدلة التي ينبغي أن تخضع باستمرار لعمليات الدراسة والتقييم.

لقد تعددت التعاريف التي تناولت أدلة إثبات إلا أنها تشترك جميعها في كونها تمثل كل ما يعتمد عليه الفرد للوصول إلى حكم معين عن موضوع، فهي كل ما يمكن أن يجمعه المحافظ من أدلة محاسبية تدعم رأيه حول صحة القوائم المالية وكل المعلومات والإجراءات التي شأنها أن تسهل عملية التحقق من صحة وسلامة العمليات والمتعلقة بعمليات المعاينة،ولها تأثير على تكوين رأي فني محايد حول القوائم المالية.

قد تأخذ أدلة الإثبات في التدقيق أشكالا مختلفة غير أنه يمكن للمدقق استخدام أهمها،والتي يمكن حصرها فيما يلي:

- **الفحص المادي:** هواختبار السجلات والمستندات والأصول الملموسة ويو11فر ذلك أدلة تختلف في الاعتماد عليها بحسب طبيعتها ومصدرها ومدى فاعلية نظام الرقابة الداخلية المطبق في إعدادها وتشغيلها،ويوفر الفحص للأصول الملموسة دليلا يمكن الاعتماد عليه بالنسبة لوجود الأصل ولكنه لا يقدم بالضرورة دليل إثبات قوي بالنسبة للملكية أوالتقييم،ويمكن القول بصفة عامة أن الفحص المادي وسيلة موضوعية للتحقق من المزاعم حول كل من مقدار ووصف الأصل ن كما أنه في بعض الحالات يفيد في تقييم الجودة أوالحالة التي عليها الأصل. (حماد ط.، موسوعة معايير المراجعة، 2007، صفحة 503).
- **المصادقات:** تعتبر المصادقات من الوسائل التي يستخدمها محافظ الحسابات في الحصول على أدلة وبراهين من خارج الشركة، وتتبع هذه الوسيلة عند قيام المحافظ بالتحقق من بعض الأرصدة الظاهرة في قائمة المركز المالي مثل: المدينين والدائنين والمصارف، كما تتبع أيضا عند التحقق من أرصدة البضاعة المتبقية في أخر المدة والتي تكون في حوزة جهات أخرى مثل مخازن الاستيداع العامة ووكلاء البيع وللمصادقات صور مختلفة هي كما يلي:

أ- مصادقات سلبية: وهي المصادقات التي نبعت للمدينين ويطلب فيها منهم الرد في حالة عدم موافقتهم على أرصدتهم الواردة بالمصادقة.

ب- مصادقات عمياء: هي تلك المصادقات التي ترسل عادة للموردين الدائنين، المصاريف...، حيث أنه لا يذكر بها رصيد المراد التصديق عليه وإنما محافظ الحسابات في مصادقة إقرار كتابيا.

ت- مصادقات موجبة: وهي المصادقات التي تبعث للمدينين ويطلب منهم الرد في حالة الموافقة أوالعدم الموافقة على أرصدتهم الواردة بالمصادقات.

- **الملاحظة:** تتكون الملاحظة من المشاهدة العملية أوإجراء يتم أدائه من قبل الأخريين، توفر الملاحظة أدلة التدقيق بشأن أداء عملية أوإجراء لكنها محدودة بنقطة زمنية التي تمت فيها، كذلك بحقيقة أن إجراء الملاحظة قد يؤثر على كيفية أداء العملية، وعموما فان الملاحظة بحد ذاتها لا تعتبر كافية لمحافظ الحسابات لما يحيط بها من مخاطر في أن أفراد العميل يكونون على علم بأنه سوف يحضر لملاحظة ما يقومون به من أعمال مما قد يؤدي إلى تظليل محافظ الحسابات بأنهم فعلا ينفذون أعمالهم وفقا للسياسات الموضوعة بينما هم في الحقيقة عكس ذلك.
- **الاستفسارات:** يتكون الاستفسار من طلب المعلومات مالية وغير المالية من أشخاص مطلعين في داخل المؤسسة أوخارجها، والاستفسار هوإجراء يستخدم على نطاق واسع أثناء التدقيق، وكثيرا ما يكون مكملا لأداء إجراءات التدقيق الأخرى، وقد تتراوح الاستفسارات من الرسمية الكتابية إلى الغير الرسمية الشفوية، وتقييم الاستجابات لاستفسارات جزء لا يتجزأ من عملية الاستفسار، وبعدما يحصل محافظ الحسابات على الإجابات اللازمة لابد أن يختبر هذه الإجراءات للوقوف على مدى فعاليته في الرقابة الداخلية وذلك باستخدام أدلة إثبات أخرى. (جمعة، مدخل إلى التدقيق و التأكيد الحديث، 1998، الصفحات 315-316).
- **التوثيق:** يتمثل التوثيق في قيام محافظ الحسابات بفحص مستندات ودفاتر العمل التي تدعم المعلومات المدرجة بالقوائم المالية، ويتمثل التوثيق الذي يقوم بفحصه كافة السجلات التي يستخدمها العميل لتقديم المعلومات التي تشير إلى أن أداء العمل قد تم في صورة منتظمة، ويتم استخدام التوثيق كنوع من الأدلة الأكثر إقناعا مما لوكان هذا المستند قد أنشأ على نطاق واسع في كل عملية تدقيق.
- كما يجب عدم إغفال نظام الرقابة الداخلية وفي الحال استخدام التوثيق من قبل محافظ الحسابات، يشار إلى ذلك عادة بالفحص ألمستندي. (ألفين و لوبك، 1991، صفحة 118).
- **إعادة الاحتساب:** تتضمن فحص الدقة الحسابية للمستندات أوالسجلات، ويمكن إجراء إعادة الاحتساب من استخدام أساليب التدقيق بمساعدة الحاسب لفحص دقة تلخيص الملف.
- **الإجراءات التحليلية:** تشمل الإجراءات التحليلية النسب والمؤشرات المهمة، ومن ضمنها نتائج البحث في التقلبات والعلاقات التي تكون متعارضة مع معلومات أخرى ذات العلاقة، وتستخدم الإجراءات التحليلية بشكل كبير في حالة الحسابات التي ليس لها أهمية نسبية.(دحدوح و حسين، 2009، صفحة 331).

المطلب الرابع: تقرير محافظ الحسابات

تقرير محافظ الحسابات هوعبارة عن بيان مكتوب يلخص رأي محافظ الحسابات المعتمد على ما قام به من وسائل وإجراءات فنية في فحص ومراجعة البيانات المالية في المستندات والدفاتر والكشوف وكذلك قوائم نتيجة الأعمال (متاجرة أوأرباح وخسائر وميزانية)،ويقدم إلى الهيئة العامة للمساهمين في شركات الأموال أوإلى صاحب المشروع الفردي أوشريك في شركات الأشخاص ويوضح التقرير بصفة أساسية رأي المدقق في قوائم نتيجة الأعمال عن الأرباح الحقيقة والمركز المالي الحقيقي والمشرع في نهاية الفترة المالية، بالإضافة إلى عناصر أخرى يتضمنها التقرير.

يختلف رأي محافظ الحسابات عند انتهائه من إعداد تقريره باختلاف النتائج المتحصل عليها مما يعني أن هناك أنواع عدة لهذه التقارير:

- ✓ **التقرير بدون تحفظات:**

وهوالتقرير الذي يتضمن رأيا نظيفا أوغير متحفظ أوغير مقيد ويبين هذا التقرير أن القوائم المالية تمثل بعدالة المركز المالي ونتائج الأعمال طبقا للمبادئ المحاسبية المقبولة والمتعارف عليها. يعتبر التقرير النظيف من أكثر التقارير قبولا من جهة نظر المشروعات التي تخضع قوائمها المالية للمراجع، ومن أكثر التقارير إصدارا. (اشتيوي، 2008، صفحة 30).

- ✓ **التقرير تحفظي:**

هوالتقرير الذي يحتوي تحفظات يبديها المراجع بخصوص أي بند من البنود بالقوائم المالية ويصدر هذا التقرير عندما يصل المراجع إلى النتيجة مفادها عدم مقدرته على إصدار تقرير بدون تحفظ تحفظات، إما لوجود قيود على نطاق عمله ولاختلافه مع الإدارة بخصوص القوائم المالية، وعندما يكون لهذا الاختلاف أثر هام على القوائم المالية،ولكن ليس بالدرجة التي تتطلب إبداء رأي عكسي أوالإمتناع عن إبداء الرأي.

ومن بين الحالات التي ينتج عنها إصدار تقرير به رأي تحفظي ما يلي:

- عدم الثبات في تطبيق المبادئ المحاسبية
- مخالفة المبادئ المحاسبية المقبولة والمتعارف عليها
- الإفصاح غير الكامل
- وجود قيود على نطاق المراجعة
- وجود أحداث محتملة غير مؤكدة. (حجازي، 2005، صفحة 480).

- ✓ **التقرير السالب:**

هوالتقرير الذي يحتوي على رأي المراجع بأن القوائم المالية لا تمثل الوضع المالي للشركة ولا نتائج الأعمال والأسباب التي تؤدي إلى إصدار مثل هذا الرأي:

- مخالفة المبادئ المحاسبية المتعارف عليها.
- الإفصاح غير الكامل.

- ✓ **التقرير عدم إبداء الرأي (الامتناع عن إبداء الرأي):**

يبين هذا التقرير أن المراجع لا يستطيع إبداء رأيه وذلك لعدة أسباب هي:

- وجود قيود على عملية المراجع بدرجة لا يتمكن المراجع من تكوين رأي حول عدالة القوائم المالية.
- وجود أحداث محتملة غير مؤكدة بحيث تكون من الجسامة والأهمية لدرجة عدم القدرة على تكوين رأي حول العدالة القوائم المالية.

- نقص أوفقدان الاستقلالية، حيث أن مقوم لاستقل آلية هوأهم المقومات التي يجب أن تبنى عليها عملية المراجعة، فالمراجع يجب أن يكون مستقلا عن عمله وفي تفكير شخصيته ولا يقع تحت تأثير الإدارة الشركة التي يقوم بمراجعتها. (حجازي، 2005، صفحة 480).

بعد التعرف على أنواع التقارير التي أصدره محافظ الحسابات جاء دور لدراسة مكونات أوالعناصر الأساسية لتقرير على النحوالتالي:

- **عنوان التقرير:** ينبغي أن يحتوي التقرير على العنوان المناسب ويفضل إدراج السنة المالية محل المراجعة في العنوان.
- **الجهة التي يوجه إليه التقرير:** ينبغي أن يوجه تقرير محافظ الحسابات بشكل مناسب حسب متطلبات ظروف الارتباط بالمراجعة،ويوجه التقرير عادة إما إلى المساهمين أوإلى مجلس إدارة الشركة موضوع المراجعة.
- **الفقرة التمهدية:** ينبغي أن يحدد تقرير محافظ الحسابات البيانات المالية التي تم مراجعتها وتاريخها والفترة الزمنية التي تغطيها هذه البيانات المالية، فضلا عن ذلك يجب أن يبين المراجع في التقرير أن القوائم المالية وإعدادها من مسؤولية إدارة الشركة وأن دوره ينحصر في إبداء الرأي في العدالة هذه القوائم وأن يشير إلى ملخص السياسات المحاسبية الهامة والإيضاحات التفسيرية الأخرى.
- **فقرة الرأي:** يجب أن يبين تقرير محافظ الحسابات بوضوح رأيه بعدالة الإفصاح في القوائم المالية،وأن القوائم المالية تمثل مع المتطلبات القانونية ويمكن أن يتم استخدام تغير للعدالة تمثل بصورة صادقة وعادلة أوتمثل بعدالة من النواحي الجوهرية كافة ويتم تجديد إطار إعداد التقارير والقوائم المالية بواسطة المبادئ المحاسبية المقبولة عموما.
- **تاريخ التقرير:** يؤرخ التقرير بتاريخ اكتمال العمل الميداني ويبين هذا التاريخ أن المراجع الحسابات قد أخذ في الحسبان تأثير الأحداث الواقعة حتى ذلك التاريخ في القوائم وتقرير المراجع.
- **عنوان المراجع: يجب** أن يذكر المراجع اسم المؤسسة أوالموقع والذي يمثل مكان وجود مكتب المراجع.
- **توقيع المراجع:** يجب أن يوقع التقرير باسم المؤسسة أوالموقع والذي يمثل مكان وجود مكتب المراجع.(دحدوح و حسين، 2009، الصفحات 113-115)

خلاصة الفصل:

تعتبر القوائم المالية الوسيلة الأساسية لإبلاغ المالي عن المؤسسة، حيث تهدف إالى توفير معلومات عن المركز المالي للمؤسسة وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية خلال فترة زمنية محددة وتمكن كذلك من التعرف على التغيرات حقوق الملكية مما يجعلها الدعامة الرئيسية التي تقوم عليها عملية اتخاذ القرارات.

وحتى يصل محافظ الحسابات بتقريره المتمثل في رأيه حول القوائم المالية إلى خدمة مختلف الأطراف المهتمة بتقريره وترشيد قراراتهم نحوالصواب كان عليه أن يعتمد على أسس ومعايير تضبط طريقة وصوله لهذا التقرير، على غرار أن يكون مستقلا، مؤهلا تأهيلا علميا .

الفصل الثالث:
الدراسة الميدانية

تمهيد:

من أجل تسليط الضوء على دور محافظ الحسابات في تعزيز جودة ومصداقية الكشوف المالية قمنا بإجراء دراسة تطبيقية على مستوى كل من ولاية النعامة سعيدة بشار،وقد اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لأنه يتناسب وطبيعة الموضوع من أجل المقارنة والتحليل ومن هذا المنطلق قمنا بتوزيع 60 استمارة منها 55 مسترجعة ،و05 غير مسترجعة على كل من محافظ الحسابات، الخبير المحاسبي، المحاسب المعتمد، أستاذ في المحاسبة.

المبحث الأول: الدراسات السابقة

المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة:

1- مسعود صديقي،**نحوإطار تكامل للمراجعة المالية في الجزائر على ضوء التجارب الدولية،** أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004/2003.

اعتدت هذه الدراسة على إبراز أهمية المراجعة المالية وكيفية تطبيقها في الجرائر، وقد ركزت على التشريعات المعتمدة في تلك الفترة.

كما توصل الباحث إلى النتائج التالية:

- أن المنظمات الدولية للتدقيق تدعوإلى ضرورة موافقة وانسجام التدقيق الوطني للتوجيهات وقيود العمل دوليا، بغية السماح باجراء المقاربات الضرورية بين نتائج التدقيق على المستوى الوطني ونتائجه على المستوى الدولي.

2-ديلمي عمر،**أثر المراجعة الخارجية على مصداقية المعلومات المحاسبية بالمؤسسة الاقتصادية،** مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة باتنة، سنة2008/ 2009.

اعتمدت هذه الدراسة على إبراز أهمية البحث التي تكمن في مساهمة المراجعة الخارجية للحسابات في إضفاء الثقة والمصداقية في المعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية بالمؤسسة الاقتصادية الجزائرية ،وجعلها تعبر عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة الاقتصادية.

كما توصل إلى النتائج التالية:

- المراجعة الخارجية للحسابات تساهم في زيادة المنفعة عند استخدام القوائم المالية.
- عملية المراجعة تعزز الثقة والمصداقية.

3-نسرين حشيشي،**دور محافظ الحسابات في تقييم نظام الرقابة الداخلية،** مذكرة لنيل شهادة ماستر في علوم المالية والمحاسبة، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2011-2012.

اعتمدت هذه الدراسة على إبراز أهمية البحث التي تكمن في الدور الهام لمحافظ الحسابات في تقييم نظام الرقابة الداخلية وفق مفاهيم.وأهمية التدقيق الذي هوباعتباره الركيزة والأداة الأساسية في التحقق من صحة ودقة المعلومات المحاسبية،وكذلك أهمية خاصة من أجل سلامة مركزها المالي.

كما توصلت إلى نتائج التالية:

- على محافظ الحسابات أن يتبع منهجية عمله حيث يتطلب وجود تخطيط التدقيق وحصول محافظ الحسابات، على الأدلة الكافية لإبداء رأيه حول القوائم المالية وإعداد التقرير كمرحلة النهائية تبين نتائج التدقيق.
- يقوم محافظ الحسابات بدراسة منتظمة لنظام من أجل حصول على تقييم سليم لنظام الرقابة الداخلية.

4- حاج الله شاوش،**دور محافظ الحسابات في تعزيز موثوقية القوائم المالية وفق نظام المحاسبي المالي،** مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر، جامعة ورقلة، 2013/2012.

اعتمدت هذه الدراسة على إبراز دور الذي يلعبه محافظ الحسابات في اكتشاف حالة الغش والخطأ لتصرفات الغير قانونية التي تؤثر على الثقة في القوائم المالية.

كما توصل إلى النتائج التالية:

- أن مسؤولية محافظ الحسابات في اكتشاف الغش أمر صعب نظرا لوجود جوانب قصور متأصلة في عملية المراجعة تحول دون اكتشاف حالات الغش والخطأ في بعض الحالات.

المطلب الثاني: مقارنة بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية:

من خلال ما سبق نجد أن الدراسات السابقة ركزت أن لمحافظ الحسابات دور كبير في زيادة فعالية نظام الرقابة الداخلية والحصول على معلومات ذات مصداقية تعبر عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة الاقتصادية، وكذلك ركزت على محافظ الحسابات أن يتبع منهجية عمله حيث يتطلب وجود تخطيط التدقيق وحصوله على الأدلة الكافية لإبداء رأيه حول القوائم المالية،وإعداد التقرير كمرحلة النهائية تبين نتائج التدقيق.

ومن خلال دراستنا ركزنا على معرفة دور محافظ الحسابات في تعزيز جودة ومصداقية الكشوفات المالية،من أجل إبراز أهمية محافظ الحسابات والدور الكبير الذي يقوم به مراجع الحسابات، في النهوض بمصداقية القوائم المالية.

المبحث الثاني: منهجية الدراسة وتحليل البيانات

المطلب الأول: منهجية وحدود الدراسة

سنتطرق في بناء الاستبيان إلى مجتمع وعينة الدراسة وأدوات الدراسة التي تم استخدامها وكيفية جمع البيانات وتحليلها.

1- منهجية الدراسة:

1-1 مجتمع الدراسة:

يشتمل مجتمع الدراسة على محافظ الحسابات الخبير المحاسبي والمحاسب المعتمد وأستاذ المحاسبة بالنعامة وسعيدة وبشار وقد تم توزيع استبيان محكم لأغراض هذه الدراسة،واعتماد أيضا على الاستبيان الإلكتروني.

2-1 عينة الدراسة:

تمثلت عينة الدراسة في 60 استبيان قد تم توزيعها خلال شهر أفريل من سنة 2021 استرجعت 60 استبيان وبعد فرز 55 استبيان صالح للتحليل بنسبة 91 % من إجمالي الاستبيان الموزعة، و5 غير صالحة.

2- أداة الدراسة:

الاستبيان: يعتبر الاستبيان أكثر أدوات جمع البيانات استخداما في البحث العلمي وهوالأداة الأكثر ملائمة وفعالية لتحقيق أهداف الدراسة، لذلك تم الاعتماد عليه لجمع المعلومات، حيث تم تصميم قائمة الأسئلة بالاعتماد على بعض الكتب العلمية والدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع الدراسة، يحتوي الاستبيان على 21 سؤال وفقا لنموذج ديكارت الخماسي، إضافة إلى أسئلة المعلومات الشخصية، وفيما يخص أسئلة الاستبيان فقط تم تقسيمها إلى جزئين وهما:

الجزء الأول: يحتوي على معلومات متعلقة بالبيانات الشخصية لعينة الدراسة (المؤهل العلمي، الخبرة، الجنس، الوظيفة).

الجزء الثاني: يشمل 3 محاور كل محور 7 أسئلة أي كل الاستبانة 21 سؤال.

المطلب الثاني: ثبات أداة الدراسة وصدقها

ثبات الاستبانة:

يقصد بثبات الاستبانة أن تعطي هذه الاستبانة نفس النتيجة لوتم إعادة توزيعها أكثر من مرة تحت نفس الظروف والشروط أوبعبارة أخرى أن ثبات الاستبانة يعني الاستقرار في نتائجها وعدم تغييرها بشكل كبير فيما لوتم إعادة توزيعها على أفراد العينة عدة مرات خلال الفترات الزمنية معينة، وقد تم حساب الثبات بالطريقة التالية:

الجدول رقم 3- *1*: يمثل إحصائيات الثبات " ألفا كرونباخ "

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,852	25

القيمة 25 تمثل عدد المتغيرات الإجمالي الاستبانة.

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات V25 SPSS.

الجدول رقم 3- 2: معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة

المتغيرات	عدد الفقرات	معامل ألفا كرومباخ	صدق = الجذر التربيعي
المحور الأول	07	0.773	0.879
المحور الثاني	07	0.778	0.882
المحور الثالث	07	0.757	0.870
معامل ألفا كرومباخ للمحاور	21	0.889	0.942
معامل ألفا كرومباخ لاستبيان	25	0.852	0.923

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات V25 SPSS.

التعليق: تم حساب معامل ألفاكرومباخ لقياس الثبات، بحيث تحصلنا على معامل الثبات بقيمة 0.852 كما هوموضح في الجدولين (01) و(02) لمتغيرات للمؤشرات الثلاث (مقياس لكارت الخماسي) بحيث أن هذه القيمة تدل على أن الاستبانة تتمتع بمعامل ثبات مرتفع ويفوق المعدل المتعارف عليه والذي يقدر ب 0.70 ومنه نستنتج أن نتائج الاستبانة حققت ثبات في التقديرات، أما معامل صدقها قدر بقيمة 0.923 وهذا يدل على صدق جيد ووجود اتساق داخلي داخل هذه المحاور وهذا يجعلها صالحة للدراسة.

- T1 يمثل المحور الأول: يتمتع محافظ الحسابات بالكفاءة المهنية التي تمكنه من إبداء رأيه فني المحايد في موثوقية القوائم المالية.

- T2 يمثل المحور الثاني: تعطي القوائم المالية معلومات ذات موثوقية.

- T3 يمثل المحور الثالث: يساهم محافظ الحسابات في تعزيز جودة ومصداقية القوائم المالية.

المطلب الثالث: نتائج الدراسة الميدانية وتفسيرها

أولا: الدراسة الوصفية للدراسة.

1- تحليل وتفسير النتائج الميدانية المتعلقة بالجزء الأول للبيانات الشخصية.

يتم في هذا الجزء عرض البيانات المتعلقة بخصائص الأفراد وتشمل المتغيرات (المؤهل العلمي، المسمى الوظيفي، الخبرة المهنة، الجنس).

الشكل 3- 1: يوضح توزيع أفراد العينة حسب متغير المؤهل العلمي.

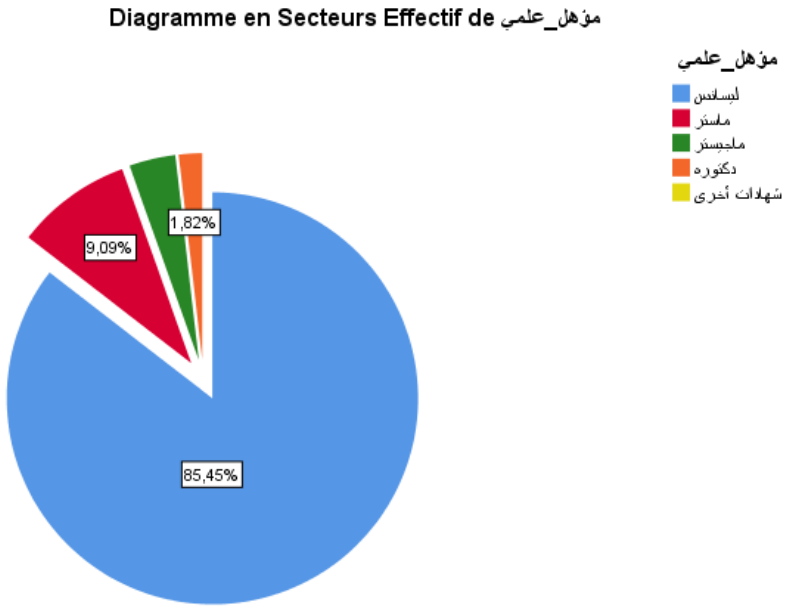

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على المخرجات SPSS V25

التعليق: نلاحظمن الشكل المتعلق بتوزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي فإن الفئة التي تحتل المرتبة الأولى هي المتحصلون على شهادة ليسانس حيث بلغت النسبة 85%،وتليها فئة متحصلون على شهادة ماستر حيث بلغت نسبتها 9% ، أما الفئة المتحصلون على شهادة الماجستير فبلغت نسبتها 4 %، وتليها الفئة المتحصلون على شهادة الدكتوره حيث بلغت نسبتها 2 %، وهذا مما يدل على أن لأفراد العينة لهم كفاءة ومؤهلين علميا، ولديهم القدرة على الإجابة على الإجابة على أسئلة الإستبيان، وهذا ما يرفع من درجة الاعتماد عليها في التحليل.

الشكل 3- 2: يوضح توزيع أفراد العينة حسب متغير المسمى الوظيفي.

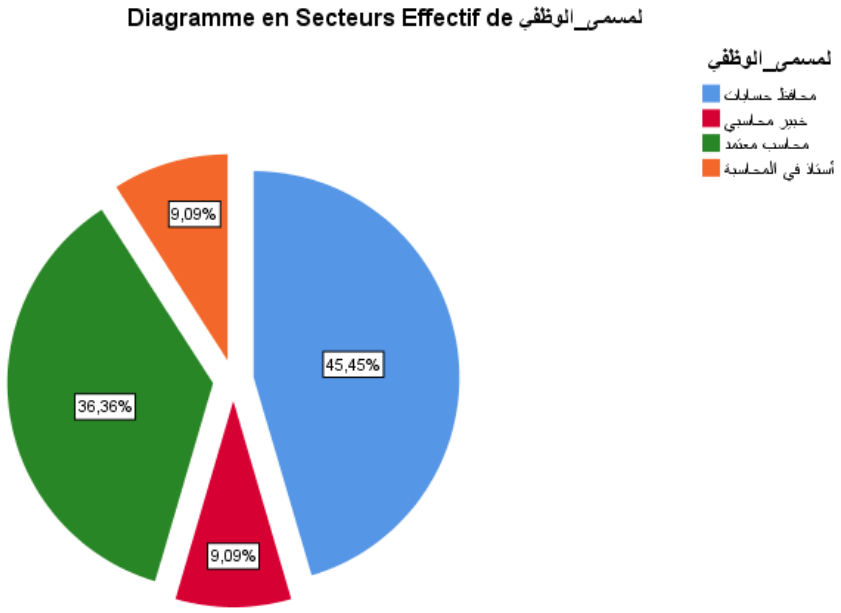

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات V25SPSS.

التعليق: من خلال الشكل رقم (02) نلاحظ أن فئة المتمثلة في محافظي الحسابات هي الفئة الكبيرة المستجوبة 45.45% ، ويليها المحاسبين المعتمدين بنسبة 36.36 %، ويليها الخبير المحاسبي والأستاذ المحاسبة بنفس نسبة 09.09 %، وهذا يدل على أننا حرصنا على توزيع الإستبيان على هذه الفئات لأنها تشمل الفئات القادرة والمؤهلة لإجابة على أسئلة الاستبيان.

الشكل 3- 3: يوضح توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية

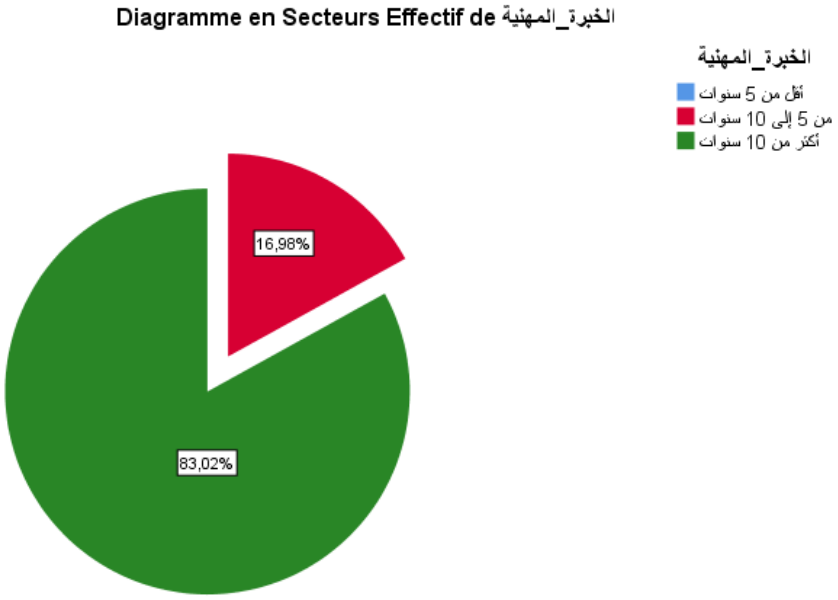

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات V25SPSS.

التعليق: من خلال الشكل رقم (03) نلاحظ أن نسبة أفراد العينة الذين يملكون خبرة مهنية أكثر من عشر سنوات وتقدر نسبتهم 83.02 %، ثم تأتي الفئة التي تملك الخبرة المهنية من 5 إلى عشر سنوات وتقدر نسبتهم 16.98 %، ومن هنا نستنتج أن هناك غياب التوظيف وهذا ما أفرزته الاستبانة.

الشكل 3- 4: يوضح توزيع أفراد العينة حسب الجنس.

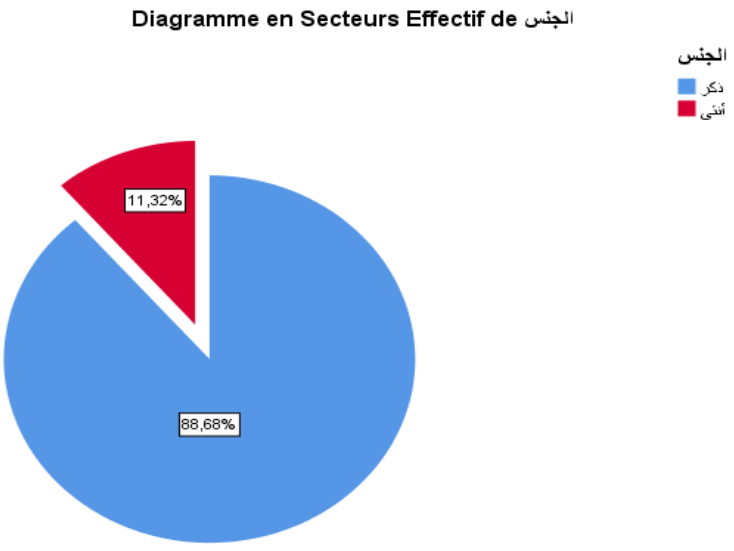

المصدر: من إعداد الطالبين باعتماد على مخرجات VSPSS25.

التعليق: نلاحظ من خلال الشكل رقم (04) أن نسبة الذكور كانت حاضرة في هذه العينة وبقوة حيث كانت نسبتها 88.86%، في الحين تبقى نسبة الإناث 11.32%، وهنا نستنتج أن عدد الذكور هوالغالب في العينة وهذا يدل على عنصر الذكور في وظيفة التدقيق.

2- اتجاهات إجابات المستجوبين على عبارات محاور الدراسة.

- المحور الأول: محافظ الحسابات.

تم التوصل لنتائج تحليل المحور الأول والملخصة في الجدول التالي:

الجدول رقم 3- 3: يوضح اتجاهات إجابات أفراد العينة حول عبارات المحور الأول

رقم	العبارات	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط	الانحراف المعياري	النتيجة
1	- محافظ الحسابات شخص مؤهل علميا وعمليا ويتمتع بالاستقلالية.	2	3	1	23	26	4.23	0.99	موافق بشدة
2	- يعطي محافظ الحسابات المهنة حقها ويبدل أقصى طاقته العلمية والفنية في تنفيذ ما يكلف به من عمل.	-	1	2	21	31	4.47	0.74	موافق بشدة
3	- لا يستجيب محافظ الحسابات للضغوطات الممارسة عليه من إدارة المؤسسة.	-	1	1	18	35	4.58	0.62	موافق بشدة
4	- تعيين وعزل وتحديد أتعاب محافظ الحسابات بواسطة الجمعية العامة يعزز إستقلاليته.	-	1	4	17	33	4.49	0.71	موافق يشدة
5	- وجود مصالح مادية لمحافظ الحسابات يؤثر عليه سلبا.	-	1	1	17	36	4.60	0.62	موافق بشدة
6	- في حالة اكتشاف معلومات كاذبة وتأكيدها على محافظ الحسابات إبلاغ وكيل الجمهورية	1	3	2	27	22	4.20	0.89	موافق
7	- يلتزم محافظ الحسابات بتسليم تقارير المراجعة في الوقت المناسب.	-	1	3	21	30	4.45	0.68	موافق بشدة

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات V25SPSS.

التعليق: من خلال الجدول أعلاه رقم(03) تبين لنا أن المتوسط الحسابي للعبارة (5) قدرت ب 4.60 وانحراف معياري يقدر ب 0.62 وتشير النتائج عينة الدراسة إلى أوافق بشدة ويندرج هذا ضمن الفئة الخامسة من مقياس ليكارت الخماسي لأن وجود مصالح مادية لمحافظ الحسابات يؤثر عليه سلبا، أما بخصوص أدنى قيمة للمتوسط الحسابي فقد تحصلت عليها العبارة (6) ويقدر ب 4.20 وانحراف معياري 0.89 وتشير النتائج إلى أوافق ويندرج ضمن الفئة الرابعة من قياس ليكارت الخماسي وهذا يدل على أنه في حالة اكتشاف معلومات كاذبة وتأكيدها على محافظ الحسابات إبلاغ وكيل الجمهورية.

تم توصل لنتائج تحليل المحور الثاني والملخصة في الجدول التالي:

الجدول رقم 3- 4: يوضح اتجاهات إجابات أفراد العينة حول عبارات المحور الثاني

رقم	العبارات	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط	الانحراف المعياري	النتيجة
1	- تعبر القوائم المالية بأنها عرض مالي هيكلي للمركز المالي للمؤسسةوالعمليات التي تقوم بها.	2	3	9	20	21	4	1.05	موافق
2	- القوائم المالية لا توفر كافة المعلومات التي يحتاجها المستخدمين لصنع القرارات الاقتصادية.	-	2	6	30	17	1.87	0.74	غير موافق
3	- يجب أن تعرض القوائم المالية بصفة وافية للوضعية المالية والأداء المؤسسة.	4	2	10	18	21	3.9	1.17	غير موافق بشدة
4	- تكون عادة معلومات القوائم المالية موثوقة وملائمة ضمن حدود الأهمية النسبية والتكلفة	-	1	4	17	33	4.49	0.71	موافق يشدة
5	- تعد القوائم المالية وفق للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولا عاما.	-	1	1	18	35	4.58	0.62	موافق بشدة
6	- يمكن أن تحتوي القوائم المالية بعد المصادقة عليها على التحريفات جوهرية لا يمكن اكتشافها.	20	35	-	-	-	1.63	0.48	غير موافق بشدة
7	- يجري إعداد القوائم المالية عادة بافتراض أن المنشأة مستمرة وستبقى عاملة في المستقبل المنظور.	-	-	-	31	24	4.43	0.5	موافق بشدة

المصدر: من إعداد الطالبين باعتماد على مخرجات V25SPSS.

التعليق: تشير النتائج المتحصل عليها من الجدول رقم (04) أعلاه أن العبارة (5) في المحور الثاني من وجهة نظر الأفراد المستجوبين نالت أعلى متوسط حسابي قدر ب 4.58 وانحراف معياري يقدر ب 0.62 وتشير نتائج عينة الدراسة إلى أوافق بشدة ويندرج هذا ضمن الفئة الخامسة من مقياس ليكارت الخماسي لأن تعد القوائم المالية وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولا عاما، أما بخصوص أدنى قيمة للمتوسط الحسابي فقد تحصلت عليها العبارة (6) ويقدر ب1.63 وانحراف معياري 0.48 وتشير النتائج إلى غير موافق

بشدة ويندرج ضمن الفئة الأولى من قياس ليكارت الخماسي وهذا يدل على أنه يمكن أن تحتوي القوائم المالية بعد المصادقة عليها على تحريفات جوهرية لا يمكن اكتشافها.

تم توصل لنتائج المحور الثالث والملخصة في الجدول التالي:

الجدول رقم 3- 5: يوضح اتجاهات إجابات أفراد العينة حول عبارات المحور الثالث.

رقم	العبارات	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط	الانحراف المعياري	النتيجة
1	- زيادة موثوقية القوائم المالية عندما يتم مراجعتها من طرف محافظ الحسابات.	-	9	1	19	26	4.12	1.07	موافق
2	- يقوم محافظ الحسابات بفحص القوائم المالية والتعبير عن رأيه فيها.	-	1	4	32	18	4.21	0.65	موافق بشدة
3	- لا يوقع محافظ الحسابات على القوائم المالية إذ لم يتم مراجعتها.	-	2	4	23	26	4.32	0.77	موافق بشدة
4	- القوائم المصادق عليها من طرف محافظ الحسابات توفر أمنا لمستخدميها في اتخاذ القرارات.	-	-	-	20	35	4.63	0.48	موافق بشدة
5	- جودة القوائم المالية تلعب دورا مهما في اجتناب الضغوطات في تقرير محافظ الحسابات.	-	4	8	22	21	4.09	0.9	موافق
6	- ضعف عمل محافظ الحسابات يقلل من موثوقية المعلومات المالية.	-	-	-	34	21	1.61	0.49	غير موافق بشدة
7	- يعتمد محافظ الحسابات على المعلومات المالية كركيزة أساسية	-	-	1	32	22	4.38	0.52	موافق بشدة

المصدر: من إعداد الطالبين باعتماد على مخرجات V25SPSS.

التعليق: من خلال النتائج الموجودة في الجدول رقم (05) نجد أن العبارة رقم (4) نالت أعلى متوسط حسابي ويقدر ب 4.63 أما انحراف المعياري للعبارة يقدر ب 0.48 وتشير عينة الدراسة إلى أوافق بشدة ويندرج ضمن الفئة الخامسة من مقياس ليكارت الخماسي، وهذا يدل على أن القوائم المصادق عليها من طرف محافظ الحسابات توفر أمنا لمستخدميها في اتخاذ القرارات. أما العبارة رقم (6) نالت أدنى متوسط حسابي قدر ب 1.61 وانحراف معياري ب 0.49 وتشير عينة الدراسة إلى غير موافق بشدة ويندرج ضمن الفئة الأولى من مقياس ليكارت الخماسي ، وهذا يدل على أن ضعف عمل محافظ الحسابات يقلل من موثوقية المعلومات المالية.

3- معاملات الارتباط بين محاور الاستبيان.

- يشير معامل الارتباط إلى المدى الذي تقع فيه النقاط الموجودة في مخطط التشتت على خط المستقيم، حيث تستخدم معاملات الارتباط في الإحصائيات لقياس مدى قوة العلاقة بين متغيرين، وهناك عدة أنواع من معامل الارتباط: معامل الارتباط بيرسون (Pearsons R) هوإحصائيات الاختبار التي تقيس العلاقة الإحصائية أوالارتباط بين متغيرين مستمرين.

تتراوح قيمة r في معامل ارتباط بيرسون (Pearson) من 1- إلى 1، إذا كانت r تساوي 1- تشير إلى علاقة خطية سالبة مثالية بين المتغيرات، في حين أن r تساوي 0 تشير إلى عدم وجود علاقة خطية بين المتغيرات، في حال r تساوي 1 تشير إلى وجود علاقة خطية موجبة مثالية بين المتغيرات.

الجدول رقم 3- 6: معاملات الارتباط بين المحاور الثلاث

Corrélations

		T 1	T 2	T 3
T 1	Corrélation de Pearson	1	,755**	,694**
	Sig. (bilatérale)		,000	,000
	N	55	55	55
T 2	Corrélation de Pearson	,755**	1	,881**
	Sig. (bilatérale)	,000		,000
	N	55	55	55
T 3	Corrélation de Pearson	,694**	,881**	1
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	
	N	55	55	55

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

المصدر: من إعداد الطالبين باعتماد على مخرجات SPSS V25.

التعليق: من خلال الجدول رقم (06) أن معامل الارتباط بين المحور الأول والمحور الثاني كانت دالة إحصائيا عند مستوى معنوية 0.01 لدى محور الأول حيث جاءت نتيجة0.755 وتدل على وجود علاقة إرتباطية بين المحور الأول **محافظ الحسابات**والمحور الثاني **القوائم المالية** بحيث كلما قاما محافظ الحسابات بمراجعة القوائم المالية زادت موثوقية وجودة معلومات، وكلما لم يقم محافظ الحسابات بمراجعة القوائم المالية انخفضت موثوقية وجودة معلومات، وعليه يمكن قبول صحة الفرض البديلة H1:

توجد علاقة ارتباطية بين محافظ الحسابات والقوائم المالية.

ثانيا: إختبار صحة الفرضيات:

1- اختبار الفرضيات:

من أجل اختيارهم يتم صياغتهم بالشكل التالي:

الفرضية الأولى: إناستقلالية محافظ الحسابات والتزامه بالأمانة المهنية في ممارسة عمله، يؤدي إلي تدعيم رأيه المهني حول عدالة الكشوف المالية.

فرضية العدم H0: عدم استقلالية محافظ الحسابات والتزامه بالأمانة المهنية في ممارسة عمله، يؤدي إلي تدعيم رأيه المهني حول عدالة الكشوف المالية.

فرضية البديلة H1: استقلالية محافظ الحسابات والتزامه بالأمانة المهنية في ممارسة عمله، يؤدي إلي تدعيم رأيه المهني حول عدالة الكشوف المالية.

الفرضية الثانية: تعتبر الكشوف المالية وسيلة لنقل صورة مجمعة عن مركز المالي ومركز الربحية وكذلك المركز النقدي في المؤسسة.

فرضية العدم H0: لا تعتبر الكشوف المالية وسيلة لنقل صورة مجمعة عن مركز المالي ومركز الربحية وكذلك المركز النقدي في المؤسسة.

فرضية البديلة H1: تعتبر الكشوف المالية وسيلة لنقل صورة مجمعة عن مركز المالي ومركز الربحية وكذلك المركز النقدي في المؤسسة.

الفرضية الثالثة: يتمثل دور محافظ الحسابات في دعم مصداقية المعلومة المحاسبية بالقوائم المالية.

فرضية العدم H0: لا يتمثل دور محافظ الحسابات في دعم مصداقية المعلومة المحاسبية بالقوائم المالية.

فرضية البديلة H1: يتمثل دور محافظ الحسابات في دعم مصداقية المعلومة المحاسبية بالقوائم المالية.

الجدول رقم 3- 7: نتائج اختبار الفرضيات للمحاور الثلاث

Test sur échantillon unique

Valeur de test = 0

	T	d dl	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne	Intervalle de confiance de la différence à 95 % Inférieur	Supérieur
1	6 5,842	5 4	,000	31,03 636	30,09 13	31,981 4
2	6 2,285	5 4	,000	24,92 727	24,12 49	25,729 7
3	6 2,154	5 4	,000	27,40 000	26,51 62	28,283 8

المصدر: من إعداد الطالبين باعتماد على مخرجات SPSS V25.

التعليق: من خلال الجدول رقم (07) نلاحظ أن المحور الأول محقق بمستوى دلالة محسوبة 0.00 وهي قيمة أصغر بكثير من قيمة مستوى الدلالة الجدولية 0.05 عند مستوى ثقة 95 % كما أن قيمة T المحسوبة

قدرت ب 65.842 عند مستوى دلالة 0.05 وعليه يتم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة،ويمكن أن نؤكد صحة الفرضية الأولى كما يلي:

- استقلالية محافظ الحسابات والتزامه بالأمانة المهنية في ممارسة عمله، يؤدي إلي تدعيم رأيه المهني حول عدالة الكشوف المالية.

نلاحظ أن المحور الثاني محقق بمستوى دلالة محسوبة 0.00 وهي قيمة أصغر بكثير من قيمة مستوى الدلالة الجدولية 0.05 عند مستوى ثقة 95 % كما أن قيمة T المحسوبة قدرت ب 62.285 عند مستوى دلالة 0.05 وعليه يتم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة،ويمكن أن نؤكد صحة الفرضية الأولى كما يلي:

- تعتبر الكشوف المالية وسيلة لنقل صورة مجمعة عن مركز المالي ومركز الربحية وكذلك المركز النقدي في المؤسسة.

نلاحظ أن المحور الثالث محقق بمستوى دلالة محسوبة 0.00 وهي قيمة أصغر بكثير من قيمة مستوى الدلالة الجدولية 0.05 عند مستوى ثقة 95 % كما أن قيمة T المحسوبة قدرت ب 62.154 عند مستوى دلالة 0.05 وعليه يتم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة،ويمكن أن نؤكد صحة الفرضية الأولى كما يلي:

- يتمثل دور محافظ الحسابات في دعم مصداقية المعلومة المحاسبية بالقوائم المالية.

2- أسلوب التباين الأحادي (ANOVA):

يستخدم هذا الاختبار عند توفر متغير مستقل واحد، الذي يطلق عليه بالمتغير العاملي (Factor) وهومتغير من النوع الاسمي أوترتيبي، الذي على أساسه ستقسم العينات المراد اختبار فروقات متوسطاتها ومتغير تابع واحد وهومتغير من النوع الكمي،وأن مصدر التباين في المتغير التابع هوالناتج عن التباين من المتغير العاملي والتباين غير معروف المصدر (التباين الخطأ).

من أجل اختبار تحليل التباين الأحادي F يجب صياغة الفرضيات كما يلي:

فرضية العدم H0: لا توجد فروق بين متوسطات إجابة الأفراد تبعا للمؤهل العلمي.

فرضية العدم H1: توجد فروق بين متوسطات إجابة الأفراد تبعا للمؤهل العلمي.

الجدول رقم 3- 8: فروقات بين متوسطات الإجابة تبعا لمؤهل العلمي.

المحاور	اختبار F	قيمة المعنوية SIG
T1	**0.699**	**0.**746
T2	**0.**476	0.896
T3	**0.**687	**0.**731

المصدر: من إعداد الطالبين باعتماد على مخرجات V25SPSS.

التعليق: يوضح الجدول رقم (08) مقارنة المتوسطات عن طريق اختبار Fوالنتيجة عدم وجود دلالة لفروقات

المحاور علي الترتيب حيث أن احتمال المعنوية أخذ القيم 0.746 و0.896 و0.731 أكبر من 0.05 وبذلك نرفض الفرضية البديلة H1ونقبل بفرضية العدم H0 القائلة: لا توجد فروق بين متوسطات إجابة الأفراد تبعا للمؤهل العلمي.

3- تقدير النموذج:

سيتم اختبار فرضية تأثير المتغير المستقل للنموذج على المتغير التابع وهذا استنادا إلى أسلوب الانحدار الخطي:

اختبار الانحدار الخطي البسيط: والذي يهدف إلى التعرف على علاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع وذلك باعتماد على معامل الارتباط بيرسون R لتوضيح نوع علاقة بين المتغيرين.

-عرض المعطيات:

Xهي المتغير التابع (الكشوفات المالية) و**Y** هي المتغير المستقل (محافظ الحسابات).

H0: لا يوجد تأثير ذودلالة إحصائية لمحافظ الحسابات على الكشوف المالية.

H1: يوجد تأثير ذودلالة إحصائية لمحافظ الحسابات على الكشوف المالية.

الجدول رقم 3- 9: اختبار جودة النموذجيين المتغير المستقل والمتغير التابع، اختبار التأثير، نموذج العلاقات البسيطة (الانحدار) بين المتغير المستقل والتابع

نموذج		معامل الارتباط R	اختبار جودة النموذجF	معامل التحديدR2	اختبار التأثير T	قيمة معنوية SIG	النموذج
المتغير المستقل (Y)	المتغير التابع (X)	0.755	70.356	0.570	8.388	0.000	درجة التأثير Y=0.641x+5.027
محافظ الحسابات	الكشوفات المالية						

المصدر: من إعداد الطالبين باعتماد على مخرجات V25SPSS.

Y=x0.641+5.027

التعليق: يتضح من خلال الجدول رقم (09) نتائج الانحدار الخطي البسيط للفرضية أن نموذج الانحدار معنوي وذلك من خلال قيمة (F) البالغة 70.356 بدلالة إحصائية Sig بقيمة 0.000 أصغر من مستوى الدلالة المعنوية (0.05) أي نستطيع التنبؤ بالمتغير التابع (الكشوفات المالية) من خلال الاعتماد على المتغير المستقل (محافظ الحسابات)،وبالتالي نرفض فرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة والتي تنص على أنه يوجد تأثير ذودلالة الإحصائية بين محافظ الحسابات على الكشوف المالية لدى فئة المبحوثة كما أن معامل التحديد R_2 قدر ب 0.570 مما يعني 57 % من أداء محافظ الحسابات يرجع إلى الكشوف المالية أما 43 % ما تبقى يرجع إلى عوامل أخرى، أي أن كل تغير قدره 0.641 ذات دلالة إحصائية كلما زاد المتغير التابع (الكشوفات المالية) بمقدار وحدة زاد المتغير المستقل (محافظ الحسابات) بمقدار 0.641. حيث يبين مدى أثر محافظ الحسابات على الكشوف المالية ودوره عليها.

وتشير قيمة اختبار T إلى أن تأثير محافظ الحسابات على الكشوف المالية لا يمكن أن يصل إلى الصفر بمعنى أن محافظ الحسابات له تأثير على الكشوف المالية، أي لمحافظ حسابات دور في تعزيز جودة ومصداقية الكشوف المالية.

خلاصة الفصل

اشتمل هذا الفصل على الدراسة الميدانية التي أجريت،وكان الهدف منها معرفة دور محافظ الحسابات في تعزيز جودة ومصداقية الكشوف المالية. وذلك من خلال توزيع الاستبيان على الإطارات واعتماد على الاستبيان الإلكتروني.

وقد تبين لنا من خلال النتائج المتحصل عليها أن محافظ الحسابات له دور فعال في تعزيز جودة الكشوفات المالية، وذلك من خلال المصادقة على صدق وشرعية الحسابات.

الخاتمة

الخاتمة

حاولنا من خلال تناولنا لموضوع محافظ الحسابات ودوره في تعزيز جودة ومصداقية الكشوف المالية، معالجة إشكالية البحث المتمثلة حول دور محافظ الحسابات في تعزيز جودة ومصداقية الكشوف المالية، من خلال الفصول الثلاثة باستخدام المناهج المشار إليها في المقدمة،وانطلاقا من الفرضيات المعتمد وبهذا نقسم الخاتمة إلى نتائج البحث واختبار الفرضيات،والتوصيات والاقتراحات.

1- نتائج البحث:

- محافظ الحسابات له دور فعال في المؤسسة وهذا للحد من التلاعبات المحاسبية التي تحدث في المؤسسة.

- محافظ الحسابات له دور أساسي في تقويم حسابات المؤسسة خلال رأيه الفني المحايد.

- على محافظ الحسابات أن يتبع منهجية عمله حيث يتطلب وجود تخطيط لعملية التدقيق والحصول على الأدلة الكافية لإبداء رأيه حول القوائم المالية.

- المصادقة على شرعية وموثوقية القوائم المالية من قبل محافظ الحسابات يزيد من ثقة المستخدمين والمستثمرين.

2- إختبار الفرضيات: لقد أدى اختبار فرضيات البحث إلى ما يلي:

- الفرضية الأولى صحيحة حيث أن استقلالية محافظ الحسابات والتزامه بأمانة المهنية في ممارسة عمله، يؤدي إلى تدعيم رأيه المهني حول عدالة الكشوف المالية.

- الفرضية الثانية صحيحة حيث تعتبر الكشوف المالية وسيلة لنقل صورة مجمعة عن مركز المالي ومركز الربحية وكذلك المركز النقدي في المؤسسة.

- الفرضية الثالثة صحيحة حيث يمثل دور محافظ الحسابات في دعم مصداقية المعلومة المحاسبية بالقوائم المالية.

3- التوصيات والاقتراحات:

- القيام بعمليات تدريب وتكوين المستمر والمتواصل لمحافظ الحسابات وهذا لرفع مستواهم المهني.

- يجب على محافظ الحسابات استعمال وسائل أكثر تطورا لأنها تساعده في القيام بالمهمة بسرعة أكثر وبدقة.

- يجب على محافظ الحسابات المكلف بأداء مهمة على درجة كبيرة من النزاهة والإلمام بالميدان.

- لابد على مكاتب محافظي الحسابات توفير فرص لتنمية وتطوير معارف المقبلين الجدد على المهنة وهذا من خلال برامج التعليم المهني المستمر والمنظم من قبل الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادروالمراجع

1. المراجع بالعربية:

الكتب:

- أحمد حلمي جمعة،**المدخل الحديث لتدقيق الحسابات**، دار الصفاء لنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2000.

- أحمد حلمي جمعة،**مدخل إلى التدقيق والتأكيد الحديث**، دار الصفاء لنشر والتوزيع، الأردن، 1998.

- إدريس عبد السلام اشتيوي،**مراجعة معايير وإجراءات**، جامعة قاربونس، بنغازي، ليبيا، 2008.

- إدريس عبد السلام اشيوي،**المراجعة معايير وإجراءات**، دار النهضة العربية، الطبعة الرابعة، بيروت، 1886.

- أرفت سلامه محمود، أحمد يوسف، عمر محمد زريقات،**علم تدقيق الحسابات**، دار المسيرة لنشر والتوزيع، الأردن، 1911.

- أرينز ألفين، جيمس لوبك،**مراجعة المدخل متكامل**، دار المريخ لنشر، السعودية،1991.

- أمين السيد أحمد لطفي،**إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة**، دار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008.

- جمعة حميدات، حسام خداش،**محاسب عربي قانوني معتمد للمحاسبة**، 2018.

- حسين أحمد دحدوح، حسين يوسف القاضي،**مراجعة الحسابات المتقدمة**، دار الثقافة لنشر والتوزيع، عمان، 2009.

- خالد الراغب الخطيب، خليل محمود الرفاعي،**الأصول العلمية والعملية لتدقيق الحسابات**، دار المستقبل، الأردن، 1998.

- خالد أمين عبد الله،**علم تدقيق الحسابات " ناحية العلمية "**، دار وائل لنشر، عمان، الأردن، 1999.

- خالد أمين عبد الله،**علم تدقيق الحسابات**، دار وائل لنشر، عمان، الأردن، 2001.

- خالد جمال الجعارات،**معايير التقارير الدولية**، دار الإثراء لنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.

- زهرة عاطف سواد،**مراجعة حسابات التدقيق**، دار الراية لنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2008.

- سيد عطا الله السيد،**التدريب المحاسبي والمالي**، دار الراية لنشر والتوزيع، الأردن، 2013.

- شحاته السيد شحاته، محمد السيد سرايا، محمد الراشد،**الرقابة والمراجعة الحديثة**، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2013.

- طارق عبد العال حماد، **التقارير المالية**، دار الجامعية، عمان، الأردن، 2005.

- طارق عبد العال حماد،**دليل المستثمر إلى بورصة الأوراق المالية**، دار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000.

- طارق عبد العال حماد،**موسوعة معايير المراجعة**، دار الجامعية، الإسكندرية، 2007.

- عبد الرحمان عطية،**المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي**، دار حيطلي، برج بوعريريج، الجزائر، 2011.

- عبد السميع الدسوقي، **أساسية المحاسبة المالية**، دار النشر والطباعة، عمان، 2002.

- عبد الصمد نجم الجغفري، إياد رشيد القريشي،**دراسة حول دور المراقب الحسابات ومسؤوليته في تلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية**، المعهد العربي للمحاسب القانونيين، بغداد، 2006.

- عبد الفتاح محمد صحن، فتحي رزق السوافيري،**الرقابة والمراجعة الداخلية**، دار الجامعية، مصر، 2004.

- عبد الوهاب رميدي، علي سماوي، **المحاسبة المالية وفق النظام المالي والمحاسبي الجديد**، مطبعة دار هومه، الجزائر، 2011.

- فداغ الفداغ،**المحاسبة المتوسطة،النظرية والتطبيق في القوائم المالية والأصول المؤسسة**، دار الوراق لنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002.

- محمد السيد سرايا،**أصول القواعد المراجعة والتدقيق**، دار المعرفة، الإسكندرية، 1991.

- محمد السيد سرايا، كمال الدين مصطفى،**دراسات مقدمة في المحاسبة والمراجعة**، دار الجامعية، بيروت، لبنان، 2001.

- محمد بوتين،**المحاسبة العامة للمؤسسة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.

- محمد بوتين،**المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق**، ديوان المطبوعات ، بن عكنون، الجزائر، 2008.

- محمد سعيد عبد الهادي،**الإدارة المالية (الاستثمار والتمويل، التحليل المالي، الأسواق المالية الدولية)**، دار حامد لنشر، عمان، 2008.

- محمد سمير الصبان، عبد الله عبد العظيم هلال،**الأسس العلمية لمراجعة الحسابات**، دار الجامعية، الإسكندرية، 2002.

- محمد عبد العزيز حجازي،**قراءة في مراجعة الحسابات والقوائم**، دار الهندسية، قاهرة، 2005.

- مؤيد راضي خنفر،**تحليل القوائم المالية**، دار المسير لنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.

- مؤيد عبد الرحمان الدوري، حسين محمد سلامه،**أساسيات الإدارة المالية**، دار الراية لنشر والتوزيع، الأردن، 2013.

- نصر علي عبد الوهاب، شحاته السيد شحاته،**مشاكل القياس والإفصاح المحاسبين من منظور معايير المحاسبة الدولية**، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2015.

2. القرارات والقوانين:

- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 19، القرار المؤرخ في 26 يوليو2008 الذي يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، صادرة بتاريخ 25 مارس 2009.

- الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 27، القانون التجاري الجزائري، المرسوم التشريعي رقم 93 -08 المؤرخ في 25 أفريل 1993.

- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 42، القانون 10-01 المتعلق بمهن الخبير المحاسبي ومحافظ الحسابات ومحاسب المعتمد، المؤرخ في 29 جوان 2010.

3. البحوث العلمية:

- الباي سامي،**دور التحليل القوائم المالية وتقييم الأداء المالية المؤسسة**، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2019.

- المناعي حكيمة،**تقارير المراجعة الخارجية في ظل حتمية تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الجزائر**، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجيستر، باتنة، 2009/2008.

- بن عمر محمد،**دور القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي في اتخاذ القرارات**، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر، جامعة الشهيد محمد لخضر، الوادي ، 2015/2014.

- بن فرج زوينة،**المخطط المحاسبي البنكي بين المراجعة النظرية وتحديات التطبيق**، أطروحة دكتورة، سطيف، 2014.

- بن يخلف أمال،**المراجعة الخارجية في الجزائر**، غير منشورة، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجيستر في علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2010.

- خضراوة كريمة نورة، الملكي حنان،**دور محافظ الحسابات في حماية الممتلكات وتحسين أداء المؤسسات الاقتصادية**، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر، 2015/2014.

- سيف الدين بلخرشوش،**محافظ الحسابات ودوره في تعزيز جودة ومصداقية الكشوف المالية**، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر،قسنطينة ، 2019/2018.

- صديقي مسعود،**نحوإطار المتكامل للمراجعة المالية في الجزائر**، أطروحة دكتورة، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسير، الجزائر، 2004.

- عجيلة حنان،**فعالية نظام المعلومات المحاسبية في الأداء الموالي للمؤسسة الاقتصادية**، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013.

- عزة الأزهر،**عرض ومراجعة القوائم المالية في ظل معايير المحاسبة والمراجعة الدولية**، غير منشورة، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجيستر، البليدة، 2009.

- نرعر محمد سامي،**التحليل المالي للقوائم المالية وفق نظام المحاسبي المالي**، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجيستر، جامعة مستوري، قسنطينة، 2010.

4. المجلات العلمية:

- أحمد الصالح السباع، محمد الهادي ضيف الله،**دور محافظ الحسابات في تقييم الرقابة الداخلية الإلكترونية**، مجلة شعاع للدراسة الاقتصادية، عدد الثالث، جامعة الشهيد طه محمد لخضر، الوادي، مارس 2018.

- سي محمد لخضر، **دور محافظ الحسابات في تقويم الحسابات في المؤسسة الاقتصادية**، مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقة المتجددة، الجزائر، ديسمبر 2019.

- قادري عبد القادر،**مهنة محافظ الحسابات في ضوء الإصلاح المحاسبي في الجزائر**، مجلة إقتصاد المال والأعمال، مستغانم، سبتمبر 2020.

- محمود حمام، أميرة دباش،**أثر القائمة التدفقات النقدية إتخاذ القرارات المالية**، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، جامعة أم البواقي، 2015.

5. وقائع التظاهرات العلمية: (الملتقيات)

- عبد العالي محمودي، دور محافظ الحسابات في تفعيل أليات حوكمة الشركات للحد من الفساد المالي والإداري، الملتقى الوطني حول حوكمة كألية للحد من الفساد المالي والإداري ، كلية العلوم الاقتصادية وتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 06/07 ماي 2012 .

6. المراجع بالفرنسية:

- Branto، Pascal، Nomes IAS/ IFRAS – Application auxetats financiers، dunod 2éme، PARIS، France ، 2006.

- Lionel،C،Gérard،V، Adit et control ،interne-aspects financiers، aperationnels et stratégiques ، Dalloz، paris، 1992.

- Serguet ، Jean-Luc ، Le contrôle interne bancaire la fraude ، dunod، PARIS، 2006.

قائمة الملاحق

الملحق رقم 01:

جامعة دكتور مولاي الطاهر – سعيدة –

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

إستبيان

تحية طيبة سيدي، سيدتي

في إطار تحضير مذكرة التخرج المدرجة ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماستر، تخصص محاسبة وتدقيق بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ومن خلال الموضوع المعنون ب: **" محافظ الحسابات ودوره في تعزيز جودة ومصداقية الكشوف المالية "**،يرجى التكرم بالإجابة على الأسئلة في الخانة التي تتفق مع رأيك كمساعدة منكم على إنجاز الدراسة.X التالية بتمعن بوضع الإشارة

علما بأن إجابتكم ستعامل بشكل سري ولغايات وأغراض البحث العلمي فقط، ليس منك ذكر اسمك أوعنوانك، شاكرا لكم على حسن تعاونكم وتقبلوا مني فائق التقدير والاحترام.

الطالبين: حرشاية عبدا لرحمان

عيداوي أحمد نور الدين

الخصائص الديمغرافية للعينة:

1- حسب المؤهل العلمي:

ليسانس: ☐ ماستر: ☐ ماجيستر: ☐ دكتوراه: ☐

شهادات أخرى: ☐

2- حسب المسمى الوظيفي:

محافظ الحسابات: ☐ خبير محاسبي: ☐ محاسب معتمد: ☐

أستاذ في المحاسبة: ☐

3- حسب الخبرة المهنية:

أقل من 5 سنوات: ☐ من (5 إلى 10) سنوات: ☐

أكثر من10 سنوات: ☐

4- حسب الجنس:

ذكر: ☐ أنثى: ☐

المحور الأول: محافظ الحسابات.

العدد	الفقرات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما
01	- محافظ الحسابات شخص مؤهل علميا وعمليا ويتمتع بالاستقلالية.					
02	- يعطي محافظ الحسابات المهنة حقها ويبدل أقصى طاقته العلمية والفنية في تنفيد ما يكلف به من عمل.					
03	- لا يستجيب محافظ الحسابات للضغوطات الممارسة عليه من إدارة المؤسسة.					
04	- تعيين وعزل وتحديد أتعاب محافظ الحسابات بواسطة الجمعية العامة يعزز إستقلاليته.					
05	- وجود مصالح مادية لمحافظ الحسابات يؤثرعليه سلبا.					

06	- في حالة إكتشاف معلومات كاذبة وتأكيديها على محافظ الحسابات إبلاغ وكيل الجمهورية.					
07	- يلتزم محافظ الحسابات بتسليم تقارير المراجعة في الوقت المناسب.					

المحور الثاني: الكشوفات المالية

العدد	الفقرات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما
01	- تعبر القوائم المالية بأنها عرض مالي هيكلي للمركز المالي للمؤسسة والعمليات التي تقوم بها.					
02	- القوائم المالية لا توفر كافة المعلومات التي يحتاجها المستخدمين لصنع القرارات الاقتصادية.					
03	- يجب أن تعرض القوائم المالية بصفة وافية للوضعية المالية والأداء المؤسسة.					
04	- تكون عادة معلومات القوائم المالية موثوقة وملائمة ضمن حدود الأهمية النسبية والتكلفة.					
05	- تعد القوائم المالية وفق للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولا عاما.					
06	- يمكن أن تحتوي القوائم المالية بعد المصادقة عليها على تحريفات جوهرية لا يمكن اكتشافها.					
07	- يجري إعداد القوائم المالية عادة بافتراض أن المنشأة مستمرة وستبقى عاملة في المستقبل المنظور.					

المحور الثالث: دور محافظ الحسابات في تعزيز الجودة ومصداقية الكشوفات المالية.

العدد	الفقرات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما
01	- زيادة موثوقية القوائم المالية عندما يتم مراجعتها من طرف محافظ الحسابات.					
02	- يقوم محافظ الحسابات بفحص القوائم المالية والتعبير عن رأيه فيها.					
03	- لا يوقع محافظ الحسابات على القوائم المالية إذ لم يتم مراجعتها.					
04	- القوائم المصادق عليها من طرف محافظ الحسابات توفر أمنا لمستخدميها في إتخاذ القرارات.					
05	- جودة القوائم المالية تلعب دورا مهما في اجتناب الضغوطات في تقرير محافظ الحسابات.					
06	- ضعف عمل محافظ الحسابات يقلل من موثوقية المعلومات المالية.					
07	- يعتمد محافظ الحسابات على المعلومات المالية كركيزة أساسية.					

الملحق رقم 02:

UNIVERSITY of SAIDA Dr MOULAY TAHAR

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة د.مولاي الطاهر سعيدة

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية و علوم التسيير

قسم علوم التسيير

الرقم: 382

سعيدة في: 14 ماي 2021

إلى السيد: مكتب محافظة الحسابات

- مؤسسة وطنية للغابة -

الموضوع: طلب استقبال

يشرفنا أن نتقدم إلى سيادتكم المحترمة ،بطلب استقبال و مساعدة الطلبة:

-الطالب(ة): حرشاية عبد الرحمان مسجل(ة):في السنة: الثانية ماستر تخصص: محاسبة وتدقيق

-الطالب(ة): عيادي أحمد نور الدين مسجل(ة):في السنة: الثانية ماستر تخصص: محاسبة وتدقيق

بتسهيل عملية دخولهم إلى مؤسستكم التي تشرفون عليها. و تمكينهم من الإطلاع على كل ما يساعدهم لإنجاز بحثهم، وذلك حسب القانون الداخلي المتبع لديكم ،وهذا حتى يتسنى لهم التحضير الجيد لإعداد البحث.

و أخيرا تقبلوا فائق الاحترام و التقدير.

رئيس قسم

رئيس قسم علوم التسيير